الأمم المتحدة

A/59/PV.40

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة ٤٠

الجمعة، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٥٦ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(أ) **التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي**

تقرير الأمين العام (A/59/303)

(ب) **التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية**

تقرير الأمين العام (A/59/303)

مشروع قرار (A/59/L.1)

(ج) **التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا**

تقرير الأمين العام (A/59/303)

مشروع قرار (A/59/L.6)

(د) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود**

تقرير الأمين العام (A/59/303)

(هـ) **التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية**

تقرير الأمين العام (A/59/303)

(و) **التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا**

تقرير الأمين العام (A/59/303)

(ز) **التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا**

تقرير الأمين العام (A/59/303)

(ح) **التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي**

تقرير الأمين العام (A/59/303)

مشروع قرار (A/59/L.3)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-56687 (A)

0456687

(ط) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية

تقرير الأمين العام (A/59/303)

(ي) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام (A/59/303)

مشروع قرار (A/59/L.5/Rev.1)

(ك) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

تقرير الأمين العام (A/59/303)

(ل) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

تقرير الأمين العام (A/59/303)

مشروع قرار (A/59/L.13)

(م) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

مذكرة من الأمين العام (A/59/297)

مشروع قرار (A/59/L.8)

(ن) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تقرير الأمين العام (A/59/303)

(س) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية

تقرير الأمين العام (A/59/303)

(ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

تقرير الأمين العام (A/59/303)

مشروع قرار (A/59/L.12)

(ف) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ

تقرير الأمين العام (A/59/303)

مشروع قرار (A/59/L.11)

(ص) التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

مذكرة من الأمين العام (A/59/296)

مشروع قرار (A/59/L.7)

(ق) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

تقرير الأمين العام (A/59/303)

(ر) التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية

السيد غرونبرغ (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أؤكد على أنه، على الرغم من أنني أتكلم هنا بصفتي عضوا في الوفد الفنلندي، أخاطب هذه الهيئة أيضا بصفتي منسقا لأنشطة تيسير بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد سبق للأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد ولفغانغ هوفمان، أن أعطى وصفا لأنشطة المنظمة خلال السنة الماضية. ولذلك سأركز، في بياني الموجز، على أنشطة تعزيز دخول المعاهدة حيز النفاذ.

لقد أقرت الجمعية العامة المعاهدة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (القرار ٥٠/٢٤٥) وفتح باب التوقيع عليها بعد أسبوعين في ٢٤ أيلول/سبتمبر. واليوم، بلغ عدد الدول التي وقعت المعاهدة ١٧٣ دولة، بضمنها كل الدول النووية الخمس، وصادقت عليها ١١٩ دولة. وبصرف النظر عن

ارتفاع درجة القبول الذي تتمتع به المعاهدة، فإنها لم تدخل حيز النفاذ حتى الآن. ولبدء سريان المعاهدة، مطلوب إيداع صكوك تصديق لـ ٤٤ دولة مدرجة في المرفق الثاني من المعاهدة. وتم وضع هذا الشرط الاستثنائي بغية ضمان أن تقبل جميع الدول التي تملك معرفة نووية بالطابع الإلزامي للمعاهدة. ومن تلك الدول الـ ٤٤ التي تعد مصادقتها مطلوبة، صادقت ٣٣ دولة.

وكما بدا محتملا عند التفاوض على المعاهدة فإن بدء سريان هذه العملية يتطلب بذل مزيد من الجهود لضمان دخولها حيز النفاذ، ولذلك وضعت آلية لتعزيز هذه العملية في المادة الرابعة عشرة من المعاهدة. وبالتالي، فإن المؤتمر الأول المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد للنظر في تدابير للإسراع بعملية التصديق، عُقد في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ تحت رئاسة اليابان، والمؤتمر الثاني في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ تحت رئاسة المكسيك، والمؤتمر الثالث تحت رئاسة فنلندا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في فيينا.

وفي الإعلان الختامي الذي اعتُمد بتوافق الآراء في المؤتمر العام الماضي، شددت الدول المشاركة على أهمية التوقيع والتصديق العاجلين من الدول المطلوب تصديقها ليبدأ نفاذ المعاهدة ولكنها لم تصدق عليها بعد. ولوحظ أن الأحداث الدولية التي وقعت مؤخرا جعلت من بدء نفاذ المعاهدة أمرا ملحا كما كان عندما تم التفاوض عليها في البداية. ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل كان أحد أهم التحديات التي يواجهها العالم. علاوة على ذلك، اعتبر المؤتمر أنه من الضروري الحفاظ على الزخم في بناء نظام للتحقق قادر على تلبية متطلبات التحقق في المعاهدة عند بدء نفاذها. ومن شأن نظام التحقق ذلك أن يكون نظاما لم يسبق له مثيل في نطاقه العالمي بعد بدء نفاذه وبالتالي من شأنه أن يضمن حفاظ الدول على التزاماتها بمقتضى المعاهدة.

ورغم عدم بدء نفاذ المعاهدة يمكن القول إن هدفها الأساسي قد تحقق من حيث أن جميع الدول واصلت الامتناع عن إجراء تفجيرات نووية. ومن ثم دعا المؤتمر جميع الدول إلى الاستمرار في الوقف الاختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية وكل التفجيرات النووية الأخرى.

وباعتماد المؤتمر للإعلان الختامي فإنه قد اعتمد أيضا قائمة بالتدابير الفعلية التي ستُتخذ للتشجيع على البدء المبكر لنفاذ المعاهدة. وهذا نهج مبتكر، وآمل أن يحقق هدفه وأن يقربنا أكثر إلى بدء نفاذ المعاهدة. وتتألف القائمة من ١٢ تدبيرا. ولا حاجة إلى سردها هنا، حيث يمكن إيجادها في الإعلان. ولكني أود أن أسلط الضوء على البعض منها. لقد انتُخبت فنلندا منسقا حتى ”تعزز التعاون، من خلال مشاورات غير رسمية، مع جميع البلدان المهتمة، وبهدف التشجيع على المزيد من التوقيعات والتصديقات“. وهناك بالفعل تقليد يتمثل في أن البلد الذي تولى رئاسة مؤتمر المادة ١٤ يُعين منسقا. وهناك تدبيران جديدان قد زادا الموارد المتاحة للأنشطة التشجيعية زيادة كبيرة وهما ابتكاران هامان.

أولا، تقرر وضع قائمة اتصال من البلدان التي صدقت فعلا على المعاهدة لتعمل متطوعة لمساعدة المنسق في المناطق المختلفة. وعلى أساس قائمة المتطوعين تلك، اختيرت البلدان التالية للتنسيق الإقليمي: جنوب أفريقيا لأفريقيا؛ وأوكرانيا لشرق أوروبا؛ وشيلي وفنزويلا لأمريكا اللاتينية؛ وإسبانيا وكندا والنمسا لأمريكا الشمالية وغرب أوروبا؛ والفلبين وكوريا واليابان لجنوب شرقي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. والدور الذي يؤديه أولئك المنسقون الإقليميون مشجع للغاية. فلقد تمكنوا من الإبقاء على مسألة التصديق في جداول أعمال مختلف مؤتمرات القمة والحلقات الدراسية الإقليمية وغيرها من الاجتماعات السياسية الرفيعة المستوى، وبالتالي فهي تزيد الوعي بأهمية المعاهدة.

ثانيا، أتفق على أن تنظر الدول المصدقة في تعيين ممثل خاص لمساعدة الدولة المنسقة في وظيفتها المتمثلة في التشجيع على بدء نفاذ المعاهدة. وبناءً عليه، اختارت الدول الأطراف السفير جاب راماكير ممثل هولندا ليكون الممثل الخاص لمساعدة البلد المنسق. ومن خلال زيارات السفير راماكير سيشجع تلك البلدان التي لم تصدق على المعاهدة بعد على أن تفعل ذلك. وسيقدم إلى الدول التي يزورها معلومات أساسية عن أهمية المعاهدة، وتشمل معلومات عن دورها ووظيفتها في السياق الأوسع لتحديد الأسلحة النووية ونزعها وعدم انتشارها.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى اجتماع عُقد هنا قبل شهر، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. بمبادرة من وزراء خارجية اليابان، وأستراليا، وهولندا، وفنلندا، اجتمع وزراء الخارجية وممثلون آخرون رفيعو المستوى من ٤٥ بلدا ووقعوا بيانا ناشدوا فيه جميع البلدان التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك بدون تأخير. علاوة على ذلك، دعوا جميع البلدان إلى مواصلة الوقف الاختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى. وكان ذلك الاجتماع الثاني من نوعه. فلقد عُقد للاجتماع الأول قبل ذلك بعامين، أيضا هنا في نيويورك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وبعد ذلك الاجتماع، عُرض على البلدان التي لم تتمكن من الحضور فرصة تأييد البيان. ونتيجة لذلك، قرر ٦٤ بلدا التقيد به. وقبل عامين، كان عدد البلدان المؤيدة للبيان ٥٠ بلدا.

إن المعاهدة تحظى بتأييد واسع النطاق. ولقد ثبت ذلك من خلال الحضور الرفيع المستوى للاجتماعات ومن خلال عدد التوقيعات والتصديقات معا. ومع ذلك، لم يبدأ نفاذ المعاهدة. ولكن التأييد الواسع النطاق للمعاهدة يجعلنا واثقين بأننا سننجح في تحقيق الهدف النهائي، رغم أنه ما زال هناك الكثير مما يجب فعله، بخاصة بالنظر إلى التحضيرات الجارية حاليا للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥.

وبوصف فنلندا منسقة الأنشطة لتسهيل بدء نفاذ المعاهدة، فإنها تناشد جميع الدول الموقعة أن تشارك في الجهود لإزالة العقبات التي ما زالت تعترض تحقيق ذلك. فمن خلال إقناع كل الدول التي لم توقع أو لم تصدق بعد على المعاهدة بأهميتها، سنضمن بدء نفاذ المعاهدة.

السيدة ليما دا فيغا (الرأس الأخضر) (تكلمت بالفرنسية): إنه شرف كبير لي أن أشارك في هذه المناقشة بشأن البند ٥٦ من جدول الأعمال – التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى – على أساس التقرير الممتاز للأمين العام (A/59/303). ويُظهر التقرير أن الشراكة الجديدة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات أهمية خاصة ونحن نتقدم نحو تحقيق أهدافنا المشتركة، بما في ذلك تعزيز السلم والاستقرار والتنمية. وينسجم ذلك التعاون أيضا مع رغبتنا في تنشيط المنظمة، وهو ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

في عام ١٩٩٤، استحدث الأمين العام ممارسة عقد اجتماعات عادية بين كبار مسؤولي الأمم المتحدة وقادة المنظمات الإقليمية. وأثبتت تلك الممارسة أنها مفيدة جدا لأنها تساعد على تعزيز الحوار الأقاليمي، وتشجع على مشاطرة التجارب، وتقيم علاقات التعاون المنشودة بين مختلف البرامج. ونعتقد أن هذا التعاون سيستمر في الزيادة ليس بسبب الموارد المتاحة فحسب بل أيضا بسبب إبداع مختلف الأطراف الفاعلة لدى تنفيذها للتوصيات وخطط المتابعة المنبثقة عن تلك الاجتماعات.

ويؤيد وفد الرأس الأخضر البيان الذي أدلت به نيجيريا باسم أفريقيا. ونرحب بالتعاون بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية في مجالات عديدة. فلقد مكننا

ذلك التعاون من تحديد نهج مشترك والتوصل إلى التكاملية في مجالات مثل إدارة الصراع وبناء السلام وحفظ السلام وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

إن إنشاء الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها والفريق الاستشاري المخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات ومكتب المستشار الخاص بشؤون أفريقيا التابع للأمين العام، كلها مبادرات مرحب بها تسهم في تعزيز هذا التعاون.

إن الرأس الأخضر عضو في مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. ويسرني أن أؤيد البيان الذي أدلى به صباح أمس ممثل سان تومي وبرينسيبي باسم الدول الأعضاء في هذه المجموعة. ولعل الجمعية العامة تذكر أن هذا البيان تطرق لرغبة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في أن يقام رسميا التعاون بين الأمم المتحدة والمجموعة بروح الميثاق ومختلف قرارات الجمعية العامة حول الحاجة إلى تعزيز الاتصالات وتحديد مجالات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى.

وبالرغم من كون مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية لا يطلق عليها اسم منظمة إقليمية بالمعنى التقليدي، فهي منظمة حكومية دولية تضم ثماني دول أعضاء من أربع قارات، تشترك في نفس اللغة والتاريخ، وأهم من ذلك كله، في نفس المصالح. كما تستند المنظمة إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي تحقيق الاتفاق في المجالين السياسي والدبلوماسي والتعاون في مجال التنمية والنهوض باللغة البرتغالية. كما أن الأهداف العامة لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية هي النهوض بالسلام والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ولكون المنظمة تدعو إلى الحوار بين الأقاليم، أبرمت اتفاقات تعاون مع كيانات إقليمية أخرى وكذا مع وكالات من منظومة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من قصر تاريخ هذه المنظمة، فقد مرت فعلا بتجارب إيجابية، عاملة بتعاون وثيق مع منظمات إقليمية أخرى مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، في إدارة الأزمات وتعزيز السلام في بعض الدول الأعضاء.

ولذلك آمل أن يحظى مشروع القرار المعني بهذه المسألة الذي سيعرض خلال هذه الجلسة بتأييد كل الدول الأعضاء.

السيد كاتسارياس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): تؤيد اليونان تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية تأييدا صادقا. وقد أثبت هذا التعاون أنه مثمر في الكثير من المجالات، كما أصبح أداة مفيدة جدا في تناول المشاكل الإقليمية الكثيرة التي يشهدها عصرنا.

أود أن أشير على نحو خاص إلى منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. إن اليونان عضو مؤسس لهذه المجموعة، كما أنها الدولة الوحيدة الكاملة العضوية في الاتحاد الأوروبي من ضمن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في هذه المنظمة. وستتولى اليونان رئاسة منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود اعتبارا من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. كما أن بلدي، الذي سيترأس هذه المنظمة سيبذل قصارى جهوده من أجل النهوض بأهدافها وتعزيز مركزها في أسرة المنظمات الدولية، وبخاصة تلك المرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة.

كما أن منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، بوصفها منظمة اقتصادية إقليمية، تغطي منطقة جغرافية تضم البلقان والقوقاز والدول المشاطئة للبحر الأسود. وتهدف منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود إلى الإسهام في تحقيق السلام والأمن والاستقرار والرخاء على المستويين الإقليمي والدولي، بتطوير علاقات

اقتصادية وتجارية بين الدول الأعضاء. ولقد أصبحت هذه المنظمة محفلا للنقاش والتعاون في مجالات من قبيل الطاقة والنقل والتجارة والتنمية الاقتصادية والبيئة والسياحة والزراعة والمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة ومكافحة الجريمة والإرهاب والإغاثة في حالة الطوارئ.

وبالرغم من عدم مشاركة منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود بصفة مباشرة في عمليات حفظ السلام وإدارة الصراعات، فهي تقدم إسهامها في تحقيق السلام والأمن من خلال التعاون الاقتصادي وتنفيذ ما يسمى بتدابير الأمن اللينة. ومنذ تحويل منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود إلى منظمة دولية، قامت بخطوات هامة نحو إعداد مشاريع تتمتع بمستوى عال من التعاون الإقليمي والتأثير على التنمية في منطقتها ونحو النهوض بتلك المشاريع. وفي هذا السياق، نرحب بتقرير الأمين العام (A/59/303) الذي يعالج التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، في جملة أمور. كما نؤيد توصياته، بأن تواصل الأمم المتحدة وكل الوكالات المتخصصة ومنظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة إجراء المشاورات مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود وصياغة وتنفيذ برامج تتعلق بالمجالات ذات الاهتمام المشترك.

وختاما، أرحب بحضور الأمين العام بالنيابة لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، السفير توغاي أولوتشيفيك، الذي سيدلي ببيان باسم المنظمة.

السيد دانيش – يازدي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلامي بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديري للأمين العام على تقريره الشامل والمفيد المقدم في إطار البند ٥٦ من جدول الأعمال المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى“. وبينما نناقش بند جدول الأعمال هذا اليوم، أود أن أقصر ملاحظاتي على التقرير الذي يتطرق للتعاون بين الأمم المتحدة وثلاث منظمات تحظى جمهورية إيران الإسلامية بامتياز الارتباط الأوثق بها، وهي منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ تمثل العالم الإسلامي بوصفها صوته الجماعي، هي إحدى أكبر المنظمات الحكومية الدولية. هدفها الرئيسي هو تعزيز التضامن والتعاون بين كل أعضائها في مختلف المجالات والإسهام الفعال في جهود المجتمع الدولي سعيا لتحقيق السلام والتنمية. وعلى مر السنين، شاركت منظمة المؤتمر الإسلامي في تعاون بناء ومثمر مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وبنفس الروح، لاحظنا العبارات المشجعة من الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وهي العبارات التي تشكل جزءا من تقريره الوارد في الوثيقة A/59/303، والتي تشير إلى أنه، خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر إجراء مشاورات على كل المستويات وبانتظام بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بخصوص مجموعة كبيرة من القضايا، بما في ذلك قضايا ذات طبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية.

ونرحب بمواصلة الاتصالات الفعلية والمشاورات بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن عدد من القضايا السياسية البالغة الأهمية، وبخاصة ما يتعلق بالعراق وأفغانستان وفلسطين والسودان. إننا نرحب كذلك بتعاونهما خلال السنتين الماضيتين بشأن موضوعي منع الصراعات ومكافحة الإرهاب.

ومما هو مشجع أيضا أن يلاحظ أن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي يتزايد في

طائفة واسعة من المجالات الاجتماعية – الاقتصادية ذات الأهمية المتبادلة. وفي هذا السياق، فإن الاجتماع العام الذي عقد بين الطرفين لتقييم ما يوجد من آليات التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتهما، وهو الاجتماع الذي عقد في مكتب الأمم المتحدة بفيينا من ١٣ الى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤، كانت مبادرة محبذة. وقد أسفر عن عدد من الاقتراحات والمقررات بشأن سلسلة من المشروعات المشتركة التي ستنفذها المؤسسات في مجالات مثل العلم والتكنولوجيا والتجارة والأمن الغذائي والزراعة وتنمية الموارد البشرية والبيئة والصحة والفنون والتربية.

وقد لاحظنا كذلك مع الارتياح أن الأمم المتحدة ومؤسساتها قد استمرت في بذل الأنشطة المشتركة وتبادل المعلومات مع المؤسسات المتخصصة والتابعة، ومع الأجهزة المساعدة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بما في ذلك المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، وبنك التنمية الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، دعما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ونظرا للأهمية المتزايدة باستمرار للبلدان الإسلامية في المعادلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي قد أصبح أمرا يتزايد إسهامه في صون السلم والأمن العالميين.

وإذ أنتقل الى قضية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي، وجدنا أن من الأمور المشجعة أنه وفقا لتقرير الأمين العام، استمرت الهيئات المختلفة والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة وأمانة المنظمة المذكورة في بذل جهودها لتوسيع نطاق تعاونهما، في طائفة متنوعة من المجالات. ونحن نعتقد أن ما يوجد من وتيرة التعاون، شاملة البرامج والمشروعات المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي ومختلف هيئات الأمم المتحدة، ينبغي التعجيل به وتشجيعه داخل منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، فإن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ينبغي أن يعكف على زيادة مشاركته في مجال بناء القدرة، مع أمانة منظمة التعاون الاقتصادي وبرامجها ذات الصلة. وقد لاحظنا مع الارتياح أنه، في الفترة التي يشملها الاستعراض، كان التعاون بين المنظمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مجال النقل العابر، يتوسعا، كما أنه في الوقت نفسه لا يزال يضم مجالي الاستثمار الإقليمي وكفاءة التجارة. والتدابير التي اتخذها المركز الدولي للتجارة لتوسيع تعاونه التقني لإنعاش الأعمال والتجارة داخل المنطقة، بما في ذلك عن طريق تشجيع مشاركة مجتمع الأعمال في تبادل الآراء مع زعماء الدول الأعضاء عن منظمة التعاون الاقتصادي، كانت مبادرة مفيدة جدا، جديرة بما يلزم من الانتباه.

ويطيب لنا أن نعرف من التقرير أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب) لا تزال تؤدي دورا نشطا في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي من خلال توفيرها للمساعدة التقنية، وبناء القدرة في المجالات الاقتصادية، وتشغيل شبكات التجارة والاستثمار، وتبادل المعلومات، والنقل العابر المتعدد الجنسيات ومتعدد الوسائل. والواقع أنه لا تزال فرص هائلة متاحة لتوسيع نطاق هذا التعاون بين ”إسكاب“ ومنظمة التعاون الاقتصادي إلى مجالات أخرى. وهذه الأطوار الجديدة من التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة التعاون الاقتصادي، لتنسيق مكافحة المخدرات غير المشروعة والتعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة التعاون الاقتصادي للتصدي لمرض نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وصحة المراهقين وتعاون منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة التعاون الاقتصادي في

تنمية القطاع الزراعي والأمن الغذائي، هذه كلها بضعة من الأمثلة الأخرى على التعاون المتين بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي، وهي جديرة بالترحيب بها وبمزيد من التعزيز.

إن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية هيئة ديناميكية توفر فرصة لعدد كبير من البلدان الآسيوية والأفريقية لأن تسهم إسهاما فعالا في غلبة سيادة القانون في العلاقات الدولية. وقد قامت بدراسات متنوعة حول موضوعات قانونية دولية ذات اهتمام مشترك للقارتين. وفي تعاون مع الأمم المتحدة، أدت تلك المنظمة أيضا دورا هاما في تحقيق الانسجام بين مواقف البلدان الآسيوية والأفريقية فيما يتعلق بالقضايا القانونية الدولية.

وكما يبين ذلك تقرير الأمين العام، فإن التزام المنظمة الاستشارية القانونية بالتعاون الفعال مع منظومة الأمم المتحدة قد استمر خلال الفترة التي يشملها هذا الاستعراض، من خلال التحليل المنتظم والدائم لبنود جدول أعمال اللجنة السادسة واللجنة القانونية الدولية. إن تعليقات وتوصيات المنظمة لا تزال مصدرا للمعرفة للدول الأعضاء فيها في مداولاتها حول القضايا المطروحة على الجمعية العامة، ولا تزال تنعكس، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، في محاضر الهيئات القانونية للأمم المتحدة. إن الطائفة الواسعة من المواضيع الواردة في جدول أعمال هذه المنظمة الاستشارية تصوير واضح لقدرة المنظمة ولعزمها على الإسهام بطريقة إيجابية في الجهود الجماعية الرامية إلى التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي.

إن المنظمة الاستشارية القانونية لا تزال مستبقية، على جدول أعمالها، قضايا اللاجئين وقانون التجارة ومنع الجريمة ومكافحة الفساد، وكلها بنود تحتل مكانا عاليا في جدول أعمال الأمم المتحدة. ويطيب لنا أن السنوات الحديثة العهد تبينت دروبا جديدة لتحسين وتعزيز التعاون بين المنظمة وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والهيئات الفرعية التابعة لها. ونحن نأمل في أن تؤتي هذه الجهود نتائج إيجابية ومثمرة. والواقع أن هذه التطورات ينبغي الترحيب بها والمضي بتعزيزها.

ونحن في حاجة إلى تعبئة الموارد والأدوات الموجودة تحت تصرفنا لمعالجة التحديات العالمية الهائلة التي تواجه الجنس البشري. ومما لا شك فيه أن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عنصر أساسي في هذا الصدد. ويعتقد وفدي أن توسيع نطاق العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى – بما فيها منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي والمنظمة الاستشارية – عن طريق الاتصالات الرفيعة المستوى والمشاورات المنتظمة والاجتماعات التقنية، يمكن أن تخدم هذا الهدف النبيل وتسهم في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

السيد تسفو (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات، الوارد في الوثيقة A/59/303، ونحن نعتقد أن هذا النقاش سيسهم في جهودنا بمساعدتنا على استعراض الإنجازات التي تمت حتى الآن وبتوفير المعلومات اللازمة التي ترتكز عليها مقرراتنا بشأن التعاون في المستقبل.

إن المتابعة عن كثب التي قام بها الأمين العام ومكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا قد أسهمت إسهاما كبيرا في تعزيز جهود الاتحاد الأفريقي. وعلى وجه التحديد فإن مكتب المستشار الخاص قد أسهم إسهاما خاصا في تعزيز تلك الجهود.

إن الأمم المتحدة قد استضافت برنامجا تدريبيا بشأن صياغة البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، ووضع لائحته الداخلية. وأود أن أذكر بأن مجلس السلم والأمن قد افتتح رسميا في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠٠٤. وأسهمت الأمم المتحدة كذلك في تعزيز الهياكل الأخرى في الاتحاد الأفريقي. ونحن نقدر ذلك، كما نقدر الإسهامات الأخرى التي قدمتها الأمم المتحدة لمنظمتنا القارية.

إثيوبيا تعترف بالانخراط الدائب للأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام في أفريقيا بصفة عامة وفي القرن الأفريقي بصفة خاصة. وتلاحظ إثيوبيا التغيير الأساسي في الصورة التي ترى بها عمليات حفظ السلام وفي مفهوم هذه العمليات، التي تتصدى الآن لقضايا مثل إنشاء مؤسسات يحتاج الأمر إليها لتحقيق سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وإعادة إدماج الجنود والمشردين داخليا في صفوف الحياة المدنية وإعادة تأهيل البنية التحتية للبلدان التي خرجت حديثا من رحى الصراع.

إن أفريقيا لا تزال تواجه بضع حالات من الصراع تعرقل التقدم نحو السلم والأمن والازدهار. ونحن نعتقد أن مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي سيكون أداة نافعة لزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال منع الصراعات.

إن الاتحاد الأفريقي قد أثبت أيضا استعداده لمعالجة الصراعات في القارة، دعما للأمم المتحدة من خلال نشر قوات في الأنشطة الجديدة الآخذة في التوسع الرامية إلى حفظ السلام، سواء في سياق الأمم المتحدة أو في الإطار الإقليمي.

وختاما، على الرغم من أنه يوجد إثبات واضح لتوافر الإرادة السياسية لدى البلدان الأفريقية على مواجهة التحديات، فإن الاتحاد الأفريقي لا يزال يواجه نقصا في الموارد المالية والتقنية. ونحن نعتقد أن تحسين التعاون مع الأمم المتحدة سيسهل توفير المساعدة اللازمة من جميع جوانبها.

السيد كولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): خلال هذا النقاش المشترك، أود أن أشير إلى البند الفرعي (ي) من البند ٦٥ من جدول الأعمال، الذي عنوانه ”التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي“.

تولي بلجيكا أهمية جامعة كبيرة لفتح أبواب عمل منظمتنا للعالم الخارجي. إن مناقشاتنا في هذا المحفل وكذلك القرارات التي نتخذها، ستكون بلا معنى ما لم تجعل معروفة لدى الرأي العام والمجتمعات المدنية في بلداننا. ومن المهم كذلك أن يستفيد عملنا من إسهامات المجتمع المدني. إن إعادة الإنعاش الحقيقية للجمعية العامة لن تحدث إلا إذا أخذنا في حسباننا هذا الانفتاح الجوهري.

إن للبرلمانات الوطنية أن تؤدي دورا خاصا في المجتمعات المدنية. والبرلمانيون، بوصفهم ممثلين منتخبين من مجموعة السكان، يخدمون، بمعنى ما، بوصفهم معبرين عن آراء الشعب. فهم همزة الوصل بين المستوى الدولي والمستوى المحلي، وبين شواغل وتوقعات الناس في العالم أجمع وبين ما نتخذه هنا من مقررات.

وإن ننس لا ننس أن الميثاق يبدأ بكلمات ”نحن شعوب الأمم المتحدة“. يجب أن تظل منظمتنا على صلة بالشعوب وأن تواصل الإصغاء إليها، خصوصا عن طريق ممثليها المنتخبين. إن الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة هما شريكان هامان في هذا الصدد. ويطيب لبلجيكا أن تلاحظ أن التعزيز المتزايد في السنوات الأخيرة في التعاون بين المنظمتين، كما يمكن أن يرى ذلك في تقرير الأمين العام. ونحن نأمل أن يستمر تعزيز ذلك التعاون في المستقبل.

وفي هذا الصدد، يولي وفد بلدي أهمية خاصة لعقد المؤتمر الثاني لرؤساء البرلمانات الوطنية في نيويورك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وسيكون ذلك المؤتمر اجتماعا مشتركا مع الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن من المهم أن يعقد المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة كي يعزز، على نحو ملموس، الصلات بين المنظمتين.

إن بلجيكا تساند كل المساندة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/59/L.5 الذي قدمته شيلي والذي شاركنا نحن جميعا في تبنّيه. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن ينوّه بأن نص مشروع القرار كان موضوع مشاورات مستفيضة وأنه قد تم تعديله كي تؤخذ في الحسبان الآراء التي أعرب عنها خلال تلك المشاورات. ولذا نأمل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكر الأمين العام على ما قدمه لنا من تقارير حافلة بالمعلومات.

إننا نرى اليوم أن العولمة المتنامية لها أيضا آثار على المنظمات الدولية. فمن ناحية، تستكمل تلك المنظمات الواحدة أنشطة الأخرى؛ ومن ناحية أخرى يوجد أحيانا بين تلك المنظمات تداخل وازدواجية. ونرى كذلك مشاركة متزايدة من جانب المنظمات غير الحكومية الدولية في العمليات العالمية الجارية، مما يجعلها في أحيان كثيرة تنافس الهيئات الحكومية الدولية التقليدية. وفي نفس الوقت، تنشأ تهديدات وتحديات جديدة، تجبر على إجراء استعراض للأهداف وللقدرات التشغيلية للمنظمات الدولية والإقليمية. ولذا ليس مما يدعو إلى الدهشة أن نرى أن جميع المنظمات تقريبا تنظر في الوقت الحاضر في نوع من الإصلاح أو في عملية استعراض لتمكينها من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وللتكيف مع الحقائق الواقعة الجديدة.

إن قضية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى قد نظرت فيها الآن الجمعية العامة مدة سنوات كثيرة خلت، وهذه المناقشة آخذة في التوسع من حيث المدى والمضمون باكتسابها مدخلات وأفكارا جديدة. وهذا تغير نحبذه يعكس التطورات الجارية في العالم اليوم.

إننا رأينا هذا البند من جدول الأعمال يتنامى، كما شهدنا زيادة في عدد المنظمات الإقليمية. وهذا انعكاس لاعتراف المجتمع الدولي بأهمية هذه المنظمات وطبيعتها التكاملية وبالإسهام الذي يمكن أن تقدمه لجهودنا المشتركة الرامية إلى إيجاد حلول للتحديات العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فهذا اعتراف بأن المنظمات الإقليمية تأتي بمعارف وبخبرة متصلة بالمنطقة التي تعمل فيها، مع تفهم مفصل وعميق للتطورات وللخصائص المتعلقة بكل منطقة، وأحيانا، تفهم عميق وتفصيلي للطرائق التي تطبقها المناطق في معالجة هذه المشكلات.

إن لأرمينيا تعاونا واسع النطاق مع عدد من المنظمات الإقليمية التي نناقشها اليوم. وأود أن أتناول بضعا من هذه المنظمات الإقليمية.

إن الأولويات التي تعالجها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، ملازمة للقضايا الواردة في الوقت الحاضر على جدول أعمال الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نرحب بالتعاون الجاري داخل إطار العملية الثلاثية الأطراف للمشاورات غير الرسمية بين الأمم المتحدة والمنظمة المذكورة ومجلس أوروبا. إن التعاون النشط بين هذه المنظمات الإقليمية يساعد على معالجة القضايا ذات الأهمية محليا وعلى السير قدما بالقضية عالميا.

وخلال الأعوام الاثني عشر الماضية، أوجدت أرمينيا التعاون القيم مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهذا

التعاون يشمل مجالات شتى: من التوسط نحو إيجاد حل لصراع ناغورنو – كاراباخ، إلى القضايا ذات البعد الاقتصادي والبيئي. ويشمل التعاون كذلك موضوعات إطارات الأمن والمساعدة في العمليات الانتخابية وأنشطة مكافحة الفساد وكثيرا من المواضيع الأخرى.

إن الاجتماع المشترك في أرمينيا في أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن القضايا البيئية والأمنية في القفقاز الجنوبي، وهو الاجتماع الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كان مثالا طيبا على التعاون بين المنظمات الإقليمية والدولية في المنطقة. وكان الاجتماع يستهدف تبين المجالات التي يمكن فيها لتناقص الحماية البيئية أن يكون تهديدا للأمن البشري وأن يسفر عن حالات صراعية، تؤدي إلى عدم استقرار المنطقة.

إن مكافحة الفساد تبدو أيضا مجالا ممكنا للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. وتولى عناية رئيسية لهذه القضية، داخل منظمة الأمن والتعاون، إزاء الدول الحديثة العهد بالاستقلال. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، استضافت أرمينيا مؤتمرا وطنيا بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونظمت هذا الاجتماع الحكومة الأرمنية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تعاون وثيق مع مجلس أوروبا. وكان لكل من هذه المنظمات إسهام قيِّم تقدمه في مكافحة تلك الآفة، بتطبيق خبرتها ومعرفتها. وكان ذلك مثالا ممتازا للتعاون بين تلك المنظمات والدول الأعضاء نحو تحقيق الأهداف المشتركة.

وفي بداية هذا العام، تولت أرمينيا رئاسة محفل الأمن والتعاون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمرة الأولى. وخلال تولينا هذه الرئاسة، استمر الحوار بشأن الأمن باعتباره عنصرا من عناصر النهج الشامل لتدابير بناء الثقة. وجرت مناقشات واسعة النطاق بشأن مشروع المقرر المتعلق بالعناصر القياسية لإصدار الشهادات الخاصة بالمستعملين النهائيين وبإجراءات التحقق المتعلقة بتصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واتخذ كذلك مقرر بشأن مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لفرض الرقابات على الصادرات من أنظمة الدفاع الجوي التي يمكن أن يحملها الإنسان. وهذه القضايا تصبح اليوم بنودا تناقش في اللجنة الأولى.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من المنظمات القليلة التي تعالج على نطاق واسع منع الصراعات وحلها. وهناك عدد من الصراعات الإقليمية قيد نظر تلك المنظمة. ومن هذه الصراعات التي تحتاج إلى تسوية سلمية الصراع بشأن ناغورنو – كاراباخ، الذي يعد حله أحد التكليفات الهامة الواقعة على عاتق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي تمارسه من خلال فريق مينسك. ويقوم الممثل الشخصي للرئيس المتولي الرئاسة الحالية برصد شهري في مجال الصراع، ويقدم تقاريره الشهرية إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتتلقى الأمم المتحدة والأمين العام أيضا تقارير منتظمة عن الحالة من فريق مينسك.

إن عملية السلم في ناغورنو – كاراباخ لها تقلباتها، غير أنها تبدو آخذة في شيء من التسارع في الوقت الحاضر. وحكومة أرمينيا تساند كل المساندة جهود الرئيسين المتشاركين في فريق مينسك. ونعرب أيضا عن أملنا في تحقيق حل عادل وباق لهذا الصراع الذي طال أمده.

أكدت بضعة بيانات على جرائر الصراعات في منطقتنا، مقدمة أحيانا كثيرة صورة مشوهة ومتجاهلة للأسباب الجذرية لتلك الصراعات. غير أننا نعتقد أن دور

المنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هو إنشاء بيئة مواتية، يمكن فيها التصدي للأسباب الجذرية وإزالة جرائر السياسات الوطنية الاستالينية. إن من شأن ذلك أن يجعل من المستطاع إقامة سلم واستقرار باقيين في المنطقة. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن نهجا متكاملا في تناول تلك القضايا المعقدة هو وحده الذي سيسمح لنا بأن نتغلب على التركة الاستبدادية.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في جهودها لمنع الصراعات وإعادة التأهيل بعد الصراعات، قد حصلت على خبرة متراكمة واسعة جدا في مجال تدابير بناء الثقة. ومن المعروف تماما أن تنفيذ هذه التدابير يقتضي جهودا متضافرة ودأبا للسير قدما. وفي هذا الصدد، فإن إسهام المنظمات الإقليمية في إقامة التعاون الإقليمي ودفع عجلته إلى الأمام رائع.

إن أرمينيا تعتقد اعتقادا راسخا أن سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان لا غنى عنهما لتحقيق بقاء السلم والاستقرار والأمن. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية خاصة على عمل مجلس أوروبا، الذي يملك خبرة فريدة في تعزيز القيم العالمية لحقوق الإنسان والديمقراطية.

وبدخول جميع دول القفقاز الجنوبي في مجلس أوروبا، ولجت منطقتنا حضن الأسرة الأوروبية الجامعة. ونحن نعتقد أن هذه العضوية لم تكفل فقط أن العمليات الديمقراطية قد أصبحت لا رجعة فيها في البلدان الفردية، بل إنه سيكون لها أيضا آثار إيجابية بعيدة المدى لتحقيق الاستقرار في حالة المنطقة.

وختاما أود أن أرحب باستمرار التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ويطيب لي أن أبلغ الجمعية العامة أن أرمينيا هي في المرحلة الختامية من النظر في وضعها كمراقب لدى تلك المنظمة. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر جميع البلدان التي قدمت مساندتها لنا.

السيد شين كاك – سو (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أعرب عن تقديري القلبي للأمين العام على تقريره الشامل عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (A/59/303). إن جمهورية كوريا قد علقت أهمية على مزيد من التعاون والتفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. إن اتخاذ نهج شامل يضم المناظير العالمية والإقليمية معا هو إذن حيوي، إذا كان لنا أن نتصدى على نحو كامل للقضايا الكثيرة ذات الأهمية المشتركة.

إن القضايا العالمية مثل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والتدهور البيئي، بلغت من بعد التأثير ما جعلها تؤثر في مناطق جغرافية متميزة بطرق شتى. وتبعا لذلك فإن المنظمات الإقليمية مؤهلة تأهيلا طيبا في أغلب الأحيان لتقديم العلاجات والنُّهُج المحددة لكل إقليم التي يمكن أن تعزز الجهود العالمية لمواجهة تلك القضايا. وفي هذا الصدد، فإن الأمم المتحدة ينبغي أن تمضي بمتابعة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى.

وأود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى المنظمات والترتيبات الإقليمية في آسيا الشرقية، التي لها أهمية محددة بالنسبة لنا.

إن جمهورية كوريا، بوصفها شريكا ذا شراكة كاملة في حوار مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، ترحب بتزايد التفاعل والتبادل بين الأمم المتحدة ورابطة آسيان. والمؤتمر السنوي بشأن منع الصراعات وحل الصراعات وبناء السلام، الذي عقد على نحو مشترك بين آسيان والأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠١ مثال ممتاز على التعاون الوثيق بين المؤسستين. وبالإضافة إلى ذلك نرحب

بمقرر الاجتماع الوزاري لرابطة آسيان الذي عقد هذا العام ونساند ذلك المقرر، الذي قضى بالنظر بنشاط في طلب الحصول على وضع المراقب في الأمم المتحدة.

إن وفد بلدي يرى أمكانا كبيرا للتعاون الوثيق بين رابطة آسيان والأمم المتحدة بشأن أمور الأمن. إن حلقة دراسات آسيان التي عقدت في جاكرتا في شباط/فبراير من هذا العام قد ناقشت فكرة إنشاء جماعة أمنية لرابطة آسيان. وفي هذا الاجتماع تركزت المناقشة على الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تستعمل مواردها وخبرتها الواسعتين لمساعدة رابطة آسيان على تعزيز قدرتها على معالجة مسائل الأمن الإقليمي، بما في ذلك القضايا غير التقليدية. وفي رأينا أن الأنشطة المشتركة المتعلقة بالمساعدة الإنسانية والتدابير الوقائية ونظام للإنذار المبكر هي أمور جديرة بمزيد من النظر فيها.

إن بلدي يؤكد على أهمية الشراكة بين رابطة آسيان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي الأهمية التي لاحظها تقرير الأمين العام. وشراكة آسيان – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تستهدف المساعدة على تضييق الفجوة الإنمائية سواء داخل بلدان آسيان وبين آسيان والمناطق الأخرى من العالم، وكذلك المساعدة على إدماج آسيان بشكل أوسع نطاقا في التعاون الاقتصادي بين آسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف. ونحن نساند هذه الشراكة القيِّمة التي تركز بوجه خاص على سد الفجوة الإنمائية، ونتوقع مواصلة تنمية تلك الشراكة.

إن المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا يتولى في الوقت الحاضر دورا هاما في تعزيز التعاون السياسي والأمني بين آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ويواصل المنتدى العمل على زيادة التعاون مع الأمم المتحدة في مجال التعاون السياسي والأمني، خصوصا في مجالَي الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم. ونحن نأمل أن نرى هذا المنتدى يبني قدرته على تنسيق شؤون الأمن بين البلدان الآسيوية، في شراكة وثيقة مع الأمم المتحدة.

إن جمهورية كوريا تعتقد اعتقادا راسخا بأهمية التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. والاتحاد البرلماني الدولي، وهو منتدى ممتاز يمكن فيه سماع أصوات المواطنين، كان همزة وصل جوهرية بين مواطني العالم – كما يمثلهم البرلمانيون النائبون عنهم – والأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرلمانات الوطنية تؤدي دورا حيويا بوصفها المؤسسات المركزية التي تكيف وتترجم المعايير والاتفاقات العالمية إلى قوانين داخلية.

وفي هذا الصدد نعيد تأكيد مساندتنا لجهود الاتحاد البرلماني الدولي لتوفير إسهامات برلمانية أكبر ولتعزيز مساندة الاتحاد للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، نساند تماما جهود الاتحاد البرلماني الدولي لمشاورة البرلمانيين بشأن التوصيات التي قدمها فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، في سبيل إشراك البرلمانيين في عمل الأمم المتحدة بشكل أشد انتظاما.

وختاما، يصبو وفد بلدي إلى التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات الأخرى، ابتغاء تعزيز بعضهما لقدرات بعض والوصول إلى نتائج موحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بمقتضى القرار ٦/٤٤ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، أعطي الكلمة للأمين العام لمجلس أوروبا، السيد تيري ديفيس.

السيد ديفيس (مجلس أوروبا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بالوقوف أمام الجمعية العامة اليوم بوصفي الأمين العام الجديد لمجلس أوروبا.

إن الأمم المتحدة ومجلس أوروبا يشاطران نفس الأهداف. وإننا نلتزم في مجلس أوروبا بالمثل والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة. إن قضية الأمم المتحدة هي قضية مجلس أوروبا.

ويشمل مجلس أوروبا اليوم أكثر من ٨٠٠ مليون رجل وامرأة وطفل في كل أنحاء قارة أوروبا. ويعيش العديد في مجتمعات، في خضم انتقال اجتماعي واقتصادي وسياسي سريع. وتُساء معاملة كثيرين ويعاملون بقسوة والآخرون هم ضحايا للصراعات المسلحة والتمييز ويعيشون في أسر مقصاة اجتماعيا ومهمشة. إن ورطتهم تبعث على سخرية العدل الاجتماعي وحقوق الإنسان. كما ينطبق نفس الشيء على كثير من الملايين خارج أوروبا.

بغية الاستجابة، علينا كلنا أن نحشد قوانا لبناء مجتمعات منصفة وحرة، حيث يكون بوسع السلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون أن تزدهر. إن هذه قضايا وشواغل عالمية؛ إنها تتطلب استجابات عالمية. ولكن حتى تكون هذه الاستجابات ناجعة، يجب أن تستند إلى الدعم الشعبي. وهنا يأتي دور مجلس أوروبا والهيئات الإقليمية الأخرى.

وولد مجلس أوروبا مثل الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إن المصالحة وإعادة الإعمار ومنع نشوب صراعات جديدة هي السمة الرئيسية لرسالة المجلس القانونية. وتُصور على أنه هيكل للنهوض بالزيادة الدائمة لقوة الوحدة فيما بين دوله الأعضاء على قدم المساواة، عن طريق أكبر قدر ممكن من التعاون ووضع المعايير المشتركة.

وإن مجلس أوروبا لا يشاطر قضايا وشواغل الأمم المتحدة فحسب، ولكن لدينا جدول أعمال مشترك في العديد من المجالات. وهذا سبب آخر يجعلني أتشرف بمخاطبة الجمعية العامة اليوم، ليس بوصفي ممثل أوروبا القديمة أو أوروبا الجديدة، ولكن بوصفي ممثل أوروبا التي تشاطر التزاما مشتركا بجعل العالم أفضل وأكثر إنصافا وأمانا. كما أنني أفخر بكوني استمعت إلى بضعة أعضاء في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، شاركوا فعلا في هذا النقاش وأعطوه بُعدا برلمانيا.

وأحد أمثلة التعاون والتكامل الملفتة للنظر بين منظمتينا في الماضي كان إبرام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عام ١٩٥٠. إن هذه الاتفاقية الأوروبية منبثقة، بصفة مباشرة وصريحة، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتبقى أحد أبرز الأمثلة على تنفيذ قيم الإعلان العالمي على مستوى إقليمي.

وإنها توفر اليوم، عن طريق المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الحماية للأشخاص في كل الدول الأعضاء الست والأربعين. ويجمع مجلس أوروبا هذه الدول على أساس التزاما بأن تنفذ معا مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية البرلمانية وسيادة القانون، وتشاطر المسؤولية الجماعية في حماية هذه المبادئ والنهوض بها.

وفي إطار عملنا، طورنا تعاونا ممتازا مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بخصوص قضايا مثل وضع اللاجئين ومعاملة طالبي اللجوء والمشردين في أوروبا. وإننا نبقى مستعدين، دون شك، لتوسيع وتعميق تعاوننا مع الأمم المتحدة في هذا المجال.

إن الإرهاب من بين أخطر التهديدات التي تواجه حقوق الإنسان اليوم، وهو يضرب على نحو عشوائي عبر كوكبنا، كما يعرف ذلك سكان مدينة نيويورك وموظفو الأمم المتحدة حق المعرفة. وإننا، في أوروبا، نحمل كذلك آثار جروح الهجمات الإرهابية. فخلال هذا العام وحده ارتكبت فظائع إرهابية بشعة في روسيا وإسبانيا وتركيا. كما أن الإرهاب ليس تجربة جديدة بالنسبة لنا، لكن مدى

ووحشية آخر هذه الهجمات، التي جاءت بعد وقوع الفظائع في إندونيسيا ودول أخرى من العالم بوقت قليل، زادا من تصميمنا على وضع الحملة ضد الإرهاب في صدارة جدول أعمالنا.

يتطلب الإرهاب التعاون المكثف بين الحكومات وبين المنظمات الدولية، لكن يجب ألا نستعمل الحاجة إلى الشراكة ذريعة لإهمال مسؤولياتنا الفردية. إن مجلس أوروبا، من جهته، اعتمد نهجا ثلاثي الأبعاد يرتكز على المزيد من التعاون القانوني واحترام حقوق الإنسان والنهوض بالحوار بين الثقافات والأديان. إن الالتزام باتخاذ تدابير ملائمة لحماية حقوق الإنسان الأساسية من خلال محاولة منع وقوع هجمات إرهابية يتجلى في ١١ اتفاقية من اتفاقيات مجلس أوروبا، تتراوح من التدابير الخاصة للتصدي للجريمة الحاسوبية وغسل الأموال إلى محاولة مكافحة هذا الشر على نحو مباشر من خلال اتفاقية مُحَيَنَة لقمع الإرهاب.

بالطبع، تتطلب مكافحة الإرهاب توازنا دقيقا بين التدابير الشرعية الهادفة إلى التصدي للأعمال الإرهابية وحماية حياة الرجال والنساء والأطفال، من جهة، والحاجة إلى حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى من جهة أخرى. ولهذا فإن مجلس أوروبا قد اعتمد كذلك مبادئ توجيهية خاصة، وهي المبادئ التوجيهية بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب. وتشكل هذه المبادئ التوجيهية أول صك قانوني دولي حول هذه المسألة.

كما يجب أن ندافع عن القيم التي نتمسك بها. علينا أن نكافح الإرهاب، ولكن علينا أن نقوم بذلك وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القوانين التي تمس حقوق الإنسان ومعاملة اللاجئين. إذا تصرفنا كما يتصرف الإرهابيون، فإننا سنقضي على مصداقيتنا وسنتزل إلى مستواهم ونزيد من دعمهم.

وكما جاء على لسان اللجنة المعنية بمنع التعذيب والتابعة لمجلس أوروبا إن أي دولة تجيز لممثليها أعمالا من قبيل التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية أو المذلة أو تغض الطرف عن ذلك، تقلل من مكانتها في نظر المجتمع الدولي. وينطبق نفس الشيء على الدولة التي تستخدم بيانات حصل عليها مسؤولو دولة الأخرى باللجوء إلى مثل هذه الأعمال.

يجب أن نكون حذرين باستمرار إن أردنا أن نتمسك بالحظر الصارم للتعذيب. وهذا لا ينطبق على أوروبا فحسب، بل على العالم بأسره. إن التخلي عن قيم معترف بها عالميا لا يمكن إلا زعزعة أسس المجتمعات الديمقراطية الملتزمة بسيادة القانون.

لهذا يولي مجلس أوروبا اهتماما بالغا للمحكمة الجنائية الدولية. فموقفنا الثابت هو أنه يجب أن يكون للمحكمة اختصاص عالمي ويجب ألا تستثنى أية دولة منه. ومنذ إنشاء المحكمة، شجعت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الدول الأعضاء والدول المراقبة تشجيعا مستمرا على التصديق على النظام الأساسي للمحكمة. وقد قامت أربع وأربعون دولة عضوا في مجلس أوروبا بالتوقيع على نظام روما الأساسي، كما صدقت عليه ثمان وثلاثون دولة. ونتوقع أن تقوم البقية بذلك في المستقبل القريب.

وإن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وما تلاها من أحداث، بما فيها المأساة التي وقعت في بيسلان مؤخرا أكدت كذلك الحاجة إلى الاستجابة لحاجات حقوق الضحايا وأسرهم. ولهذا فإننا نقوم حاليا بصياغة مبادئ توجيهية إضافية، استجابة لهذه الحاجات. وإنني آمل كثيرا أن توفر، هي كذلك، نقطة مرجعية. أما إذا قررنا أن نتعامل مع العوامل التي قد تشجع الإرهاب، لن يكون بوسعنا أن نقوم بذلك في مجرد قارة واحدة أو بلد واحد. علينا أن نتخطى الحواجز الدينية والثقافية وأن نتحادث بعضنا مع بعض حتى

نشجع الفهم المتبادل ونخفف من حدة الأحكام المسبقة وننهض بالتزام عالمي بنفس القيم الأساسية.

وفي هذا السياق، إننا، في مجلس أوروبا، نعزز تعاوننا مع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. فمنذ أسبوعين فقط، كان المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في ستراسبورغ بغية إعطاء الانطلاقة لمجموعة من المشاريع المشتركة.

والحوار كذلك شرط مسبق لمكافحة العنصرية وكره الأجانب. وقد نشط مجلس أوروبا في هذا المجال على نحو خاص، من خلال المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب، وهي حارسة مستقلة تتعامل مع مسائل حقوق الإنسان في هذه المجالات.

وإن دخول البروتوكول رقم ١٢ للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان حيز النفاذ عما قريب، وهو يتضمن حظرا عاما للتمييز، تعد خطوة مهمة أخرى قام بها مجلس أوروبا. كما أنه سينفذ توصيات مؤتمر دوربان العالمي لمناهضة العنصرية.

وثمة معلم آخر لحماية حقوق الإنسان في أوروبا يتمثل في بدء نفاذ البروتوكول الثالث عشر للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في العام الماضي. وهذا البروتوكول يلزم الدول الأعضاء بإلغاء عقوبة الإعدام في كل الظروف. ومن دواعي اعتزازي أن أبلغكم اليوم أنه حيث لا يوجد بين دولنا الست والأربعين الأعضاء من يلجأ إلى عقوبة الإعدام الآن، فأنا إذا ممثل منطقة خالية من عقوبة الإعدام حقا. ونتطلع إلى اليوم الذي يكون بوسع ممثلي البلدان الأخرى أن يقولوا نفس الشيء.

ومجلس أوروبا ينشط أيضا في مجالات عديدة أخرى، وفي كثير من الحالات، كان تبادل الخبرات مع الأمم المتحدة مفيدا للجانبين. وتدليلا على ذلك، سأكتفي بذكر الأمثلة الأربعة التالية: مكافحة الاتجار بالبشر؛ ومكافحة العنف ضد الأطفال والاستغلال الجنسي للأطفال؛ واحترام حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والنهوض بمشاركة المرأة في منع نشوب الصراع وبناء السلام. وفي كل هذه المجالات، عملنا وسوف نواصل العمل بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة.

غير أن النهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون والدفاع عنهما مسألة تتجاوز وضع نصوص ملائمة. إذ أن من المهم للغاية أن نتأكد من تطبيقها وسريانها على الجميع.

ولذلك، أرحب بالاتفاق بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومجلس أوروبا مؤخرا بشأن تطبيق الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واتفاقيتنا الإطارية لحماية الأقليات الوطنية، في كوسوفو. وإبرام هذا الاتفاق لا يؤكد التزام بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بمعايير مجلس أوروبا فحسب، ولكن سيسمح أيضا لهيئاتنا المراقبة بالنظر في كيفية تطبيق البعثة والمؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي لتلك المعايير.

واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة سيكون بإمكانها الوصول غير المحدود إلى أي مكان في كوسوفو يقع تحت سلطة البعثة حيث يُحرم الأشخاص من حريتهم. ولكن، قبل أن نبدأ أنشطتنا في كوسوفو، لا بد من التوصل إلى ترتيبات مماثلة مع منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن أماكن الاحتجاز التي تديرها قوة كوسوفو.

أما فيما يتعلق بمجالات مسؤوليتنا الأخرى، فأود أن أسترعي انتباهكم إلى أن مجلس أوروبا يحتفل الآن بمرور ٥٠ عاما على التعاون الثقافي في أوروبا دعما للقيم الديمقراطية. وقد أعلنا عام ٢٠٠٥ العام الأوروبي للمواطنة من خلال التعليم. ونعتزم استرعاء الاهتمام هذه السنة إلى

الإسهام البالغ الأهمية للتعليم، الرسمي وغير الرسمي، في تطوير المواطنة الفعالة، ونوعية المشاركة في مجتمع ديمقراطي وتطوير الثقافة الديمقراطية. وسيكون ذلك بداية عملية مستدامة ترتبط بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وعقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان أيضا.

إن التعاون والتفاعل بين منظمتينا يغطي ميادين ومواقع عديدة أخرى. وكنت أود أن أقول شيئا بشأن اتصالاتنا مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وهي على اتصال منتظم مع مجلس أوروبا، وقد درجت على تقديم كل المساعدة لوفودنا الزائرة.

وكنت أود أن أوضح الكيفية التي بها نلتقي نحن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع الأمم المتحدة سنويا. ونتطلع إلى استضافة اجتماعنا الثلاثي القادم في ستراسبورغ في شباط/فبراير، حيث سنبحث كيفية العمل معا للنهوض بسيادة القانون ومواجهة بعض التهديدات التي تتعرض لها حرية وسائط الإعلام.

وكنت أود أن أتناول بمزيد من التفصيل اهتمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ستراسبورغ بتعزيز الأمم المتحدة، كما ورد في قرار اتخذ في شباط/فبراير. ونوابنا يرحبون بالتوجه الاستباقي للأمين العام عنان، ويدعمون تماما الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي أنشأه. وينادي نوابنا أيضا بإدخال بُعد برلماني في أعمال الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا.

ولا بد لي أن أشير بإيجاز إلى مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي وجهت إليه لجنتنا للوزراء رسالة قبل اجتماع جنيف في العام الماضي. وقد أكدنا على عدم جواز تجزئة حقوق الإنسان وعلى الترابط فيما بينها وأهميتها للديمقراطية وسيادة القانون والتنمية المستدامة، وشددنا على عزم مجلس أوروبا على صون تلك القيم وتعزيزها في مجال تطوير مجتمع المعلومات.

وكان لا بد لي من أن أقول المزيد عن أهمية الهجرة والدور الذي يمكن للهيئات المتعددة الأطراف أن تقوم به في بناء الجسور والتفاهم بين ثقافات العالم وشعوبها. وشأننا شأن الأمين العام عنان، نود أن ننشئ إطارا لحقوق الإنسان يقر بالتفاوت في الثروة بين الشمال والجنوب، ويقر أيضا بالحقوق المشروعة للأفراد في الهجرة سعيا إلى حياة أفضل.

وكما رأيتم، فإن مجلس أوروبا والأمم المتحدة يتشاطران نفس الأهداف. ونحن نعمل معا من أجل بلوغها. إن قضيتكم هي قضيتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د-٥) المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد المحمصاني (جامعة الدول العربية): السيد الرئيس، يسرني أن أعرب عن تهانينا الحارة لسيادتكم على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وأنتهز هذه المناسبة لأعرب عن التهنئة لرئيس الدورة الثامنة والخمسين للجمعية على إدارته الرشيدة لأعمال الدورة. وأود أن أهنئ الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره المقدم إلى الدورة الحالية للجمعية حول التعاون الوثيق المتعدد الجوانب بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في مواجهة التحديات والأخطار التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

إن جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة حريصة على استمرار وتكثيف أوجه التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في جميع المجالات، وهو ما أشار إليه تقرير الأمين العام في الوثيقة (A/59/303). وأنشطة التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٤ شملت كافة الجوانب والمجالات،

ومنها عقد الاجتماع العام للتعاون بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتهما ووكالاتهما المتخصصة، وعقد المؤتمر المعني بتنفيذ الدول العربية لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والدور الذي قام به مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في تشكيل لجنة خبراء المنطقة العربية للتعليق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي وضعته اللجنة العربية لحقوق الإنسان، واعتماد الميثاق في مؤتمر القمة العربي المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٤ في تونس، وتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية في الأنشطة السكانية، والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وجامعة الدول العربية في مختلف مجالات التنمية، والتعاون بين البنك الدولي وجامعة الدول العربية في مجال التنمية البشرية والبنى الأساسية للمعرفة. كما واصلت منظمة الطيران المدني الدولي واللجنة العربية للطيران المدني، والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية وجامعة الدول العربية التعاون في عدد من المجالات، كل في حدود اختصاصه، وشمل ذلك توقيع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجامعة الدول العربية برنامجا جديدا للتعاون يتضمن اتفاقا بشأن أنشطة عملية محددة للتعاون في الترويج للتسامح والحوار والاتصال ونشر المعلومات، وكذلك تنظيم ومشاركة جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الدولي للمراقبة الدولية للمخدرات حلقات دراسية لتشجيع التصديق على الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وكذلك التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، وأخيرا الاجتماع القطاعي للتعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة حول ”تنفيذ وتمويل الأهداف التنموية للألفية والتنمية في المنطقة العربية“ الذي سيعقد خلال شهر كانون الأول/ديسمبر في روما، إيطاليا.

إن سعي جامعة الدول العربية من أجل تكثيف التعاون الكامل مع منظومة الأمم المتحدة في جميع المجالات يجعلها حريصة كل الحرص على دوام التشاور والتباحث معها لإيجاد كل الطرق والوسائل الممكنة التي تكفل تنفيذ كافة القرارات الصادرة عن هذه المنظمة، سواء منها المتعلقة بنزع السلاح أو محاربة الإرهاب أو تسوية النزاعات بالطرق السلمية. إن من أهم أولويات جامعة الدول العربية إيجاد حل عادل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية، وإن تعزيز التعاون بين المنظمتين سيرسخ الجهود الجارية في مواجهة التحديات والأخطار العالمية وإحلال الأمن والسلم العالميين، وأيضا في العمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

إن التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة ينطلق من التراث والثقافة العربيين اللذين يؤمنان بالتسامح والعيش في سلام مع الآخرين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٣٥ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، أعطي الكلمة الآن للأمين العام للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية، السيد وفيق كامل.

السيد كامل (المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية) (تكلم بالفرنسية): بصفتي أمينا عاما لمنظمة آسيوية – أفريقية وابناً لأفريقيا، أرحب يا سيدي، بحقيقة أنكم بصفتكم أنتم أنفسكم ابناً لأفريقيا، تديرون أعمال الجمعية العامة بينما تمر بفترة حرجة جدا تتسم بالتعامل مع بؤر ملتهبة وتحديات كبيرة للسلم والأمن اللذين

توجد حاجة ماسة إليهما لضمان التنمية. وإنني واثق بأن الجمعية ستحقق تحت رئاستكم المقاصد النبيلة لهذه الدورة.

(تكلم بالانكليزية)

أود أيضا أن أشيد بسعادة السيد جوليان هنت، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وحيث أنه يُنظر في هذا البند من جدول الأعمال كل عامين، لم أكن هنا العام الماضي لأهنئه. ونعرب أيضا عن تقديرنا وامتناننا الكاملين للأمين العام كوفي عنان وموظفيه على عملهم الشاق والمستمر وعلى التزامهم. إن جهود السيد عنان لتحقيق السلام والاستقرار العالميين هي مصدر إلهام لنا جميعا. ونشكره على تقريره الممتاز الوارد في الوثيقة A/59/303، الذي يقدم مبادئ توجيهية واضحة للنظر في البند ٥٦ (أ) إلى (ر) من جدول الأعمال.

وباسم المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية، يشرفني كثيرا أن أخاطب الجمعية العامة، التي تُعتبر بحق برلمان العالم. وتنعقد هذه الدورة عشية الذكرى السنوية الستين لتأسيس الأمم المتحدة. وكما نعلم جميعا، أُنشئت الأمم المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية، وبشكل رئيسي لإنقاذ الأجيال المتعاقبة من بلاء الحرب. ورغم أن بلاء الحرب باق – الصراعات داخل الدول وبينها تنشب في أجزاء عديدة من العالم، بالإضافة إلى الخطر المتزايد للإرهاب الدولي – يستطيع المرء التأكيد بثقة، بعد التفكير ملياً في العقود الستة الماضية، إن الأمم المتحدة اليوم، بوكالاتها المتخصصة، تقوم بأنشطة متنوعة تساعد على تحقيق طموحات وآمال شعوب الأمم المتحدة في مجالات متنوعة. وتشمل هذه الأنشطة تعزيز حقوق الإنسان، ومساعدة اللاجئين، وحماية البيئة، والارتقاء بالتعليم، وضمان الصحة للجميع، وتحسين العلاقات التجارية بين الدول، وما إلى ذلك، وكلها من أجل الهدف الأساسي المتمثل في جعل كوكبنا الأرض مكانا سلميا وأفضل لحياة الأجيال الحالية والمتعاقبة.

إن الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، الأدوات الوحيدة المتاحة للتصدي الفعال للتحديات الراهنة. وتعقد المشاكل العالمية قد حوّل الأمم المتحدة إلى ساحة خاصة لتحقيق التعاون المثمر. والتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عامل حاسم في التصدي للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. ففي ذلك يكمن سبب وجود منظمات مثل المنظمة الاستشارية القانونية. ولقد سعت المنظمة الاستشارية القانونية منذ نشأتها إلى أن تكون محفلا لتبادل الآراء بين البلدان الآسيوية والأفريقية بشأن قضايا القانون الدولي وإلى أن تجتهد، بقدر الإمكان، لتحقيق توافق الآراء بين الدول الأعضاء. وليس هذا نهجا مفككا للمواجهة، بل هو بالأحرى جهد إسهامي وتعاوني لتحقيق المساواة بين الدول، على أساس معتقدات قانونية عادلة.

وفي رأيي أنه لا يمكن إنكار تضاعف أهمية القانون الدولي مرات عديدة منذ إنشاء الأمم المتحدة. ويتجلى هذا التطور بصورة بالغة الوضوح في استخدام لغة القانون في التكلم عن كل وضع تقريبا ذي أهمية دولية. ولذلك من الضروري أن تسلم الدول الأضعف والأقوى بحتمية سيادة القانون. ومن الضروري أيضا التسليم بأن المصالح العامة والخاصة لا يمكن تحقيقها معاً إلا من خلال إطار سيادة القانون. ولقد ثبت ذلك في السابق مراراً رغم انتكاسات معينة. ولكن من الضروري سد الفجوة بين الخطابة البلاغية والواقع.

وبصفتي الأمين العام لمنظمة قانونية إقليمية، هل لي أن أقول إن المنظمات الإقليمية في وضع أفضل نسبيا لتمكين

الأمم المتحدة من الاستفادة من خبرتها وقدرتها في مجالات القضايا ذات الاهتمام المشترك. ولا غنى عن هذه المنظمات في إدارة القضايا على الصعيدين الإقليمي والوطني. ولذلك أؤكد على وجوب توجيه التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة نحو تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية. وفي ذلك الصدد، من دواعي فخري أن أقول إن العلاقات بين المنظمة الاستشارية القانونية والأمم المتحدة في العقود الكثيرة الماضية باتت أقوى، وهو ما ينسجم مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولمواكبة تغييرات ومتطلبات العصر، أتصور أن المنظمتين ستوسعان وتنوعان تعاونهما من خلال تحديد مجالات جديدة لذلك. ونحن بحاجة إلى تعزيز وتوطيد التعاون بين المنظمة الاستشارية القانونية والأمم المتحدة بصفة عامة وداخل هيئات منظومة الأمم المتحدة بصفة خاصة.

إن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية – بوصفها منظمة إقليمية – منظمة مكرسة لتعزيز عمل الأمم المتحدة والمساهمة فيه، خاصة في مجال القانون الدولي وفي إقليم اثنتين من أكثر القارات سكانا في العالم – آسيا وأفريقيا. تضم المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية حاليا ٤٧ دولة عضوا بمجموع سكان يصل إلى ٤,٢ بلايين نسمة. نلاحظ أن التآزر الذي تمكنت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية من خلقه مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمات دولية أخرى يساهم بشكل كبير في الدفع في اتجاه أحد الأهداف المعهود بها إلى الجمعية العامة بمقتضى المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة: ”تشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتدوينه“.

وسينصب جهدي اليوم أساسا على تسليط الضوء على مختلف الأنشطة التي قامت بها المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية خلال السنتين الماضيتين وكيف أنها ساهمت في مزيد من تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة.

خلال الدورة الثالثة والأربعين للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية، وهي الدورة التي تم اختتامها مؤخرا والتي عقدت في بالي بإندونيسيا من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، كان جدول أعمال المنظمة يتضمن ١٦ بندا؛ وقبل ذلك، في دورة المنظمة الثانية والأربعين التي عقدت في سيول بجمهورية كوريا من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ كانت ١٥ بندا مدرجة في جدول أعمالها. كانت لكل تلك البنود صلة معاصرة بالقانون الدولي. وبسبب إكراهات الوقت، لن يكون بمقدوري أن أتوسع في كل تلك المواضيع؛ ومع ذلك، أود أن أغوص في برنامج عمل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية فيما يتعلق ببعض بنود جدول الأعمال التي تنسجم مع عمل منظومة الأمم المتحدة في عدة مجالات.

إن النظر في عمل لجنة القانون الدولي واجب قانوني على المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية. فمنذ بداية المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية ساهمت في عمل اللجنة بتقديمها للمنظورات الآسيوية – الأفريقية. تساهم تقارير الأمانة العامة عن العمل الذي قامت به اللجنة خلال دوراتها في مداولات عميقة خلال الدورات السنوية للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية التي تزيد من إثرائها مشاركة أعضاء اللجنة. تدرك لجنة القانون الدولي أهمية مساهمة المنظمة الاستشارية القانونية، لذا أصبحت العلاقة بين اللجنة والمنظمة وثيقة جدا، بمر السنين. وقد كانت إحدى المبادرات الهامة في هذا الصدد الدعوة إلى عقد جلسات مشتركة للمنظمة واللجنة في تزامن مع اجتماع المستشارين القانونيين للمنظمة الاستشارية القانونية التي تعقد على جانب دورات الجمعية العامة. ركز اجتماع السنة الماضية على عمل اللجنة المتعلق بمسؤوليات المنظمات الدولية وبالموارد الطبيعية المشتركة وبحصانات الدول

وممتلكاتها من الولاية القضائية. ومن المقرر أن يعقد الاجتماع المشترك لهذه السنة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ونعتزم أن نتداول بشأن المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناجمة عن أفعال لا يحظرها القانون الدولي والحماية الدبلوماسية والموارد الطبيعية المشتركة، وخصوصا المياه العابرة للحدود. وآمل في أن يكتسب اجتماع المنظمة واللجنة على جانب الدورة الحالية للجمعية العامة قوة أكبر وأن يصبح أكثر إفادة للدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية.

إن مساهمة المنظمة الاستشارية القانونية في وضع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار معروفة جيدا. فمفاهيم مثل المناطق الاقتصادية الخالصة والدول الأرخبيلية تجد أصلها في مداولات المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية. فبعد ما ينيف عن ٢٠ سنة من وقت دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ، ما زال قانون البحار يحتل مكانة عالية في جدول أعمال المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية، مع تركيز برنامج عملنا حاليا على التطورات داخل المؤسسات التي أقيمت بمقتضى الاتفاقية. خلال آخر دوراتنا التي عقدت في بالي بإندونيسيا، انكببنا على دراسة عملية تعديل الاتفاقية كما تم تحديدها في المادة ٣١٢. طلب مني القرار الذي اتخذ في تلك الدورة، من بين أمور أخرى، دراسة جدوى الدعوة إلى عقد اجتماع استثنائي للدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية القانونية لغرض تناول تطور وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. كما دخلنا مؤخرا في ترتيبات إدارية تعاونية مع المحكمة الدولية لقانون البحار من أجل تبادل المنشورات والدعوات إلى مشاركة الواحدة في اجتماعات الأخرى.

يتعلق بند هام آخر في برنامج عملنا بالقضايا القانونية المحيطة بالمشكلة الفلسطينية. فالمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية لم تبق متغافلة عن القضية الفلسطينية، بل إننا كنا نرصدها بعناية ونوافي دولنا الأعضاء بأحدث التطورات في المنطقة طيلة ما يقارب الآن ٣٠ سنة. لقد تم الإعراب عن القلق الخطير والإدانة للأعمال الإسرائيلية العنيفة ضد الفلسطينيين الأبرياء في كلتا دورتي سيول وبالي للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية. تثبت الفتوى التي أصدرتها مؤخرا محكمة العدل الدولية التي أعلنت عدم شرعية بناء الجدار في الأراضي المحتلة اثباتا جليا إلى أي جانب يقف الحق القانوني.

ما زال الإرهاب الدولي يهدد سلام وأمن الأماكن التي يصيبها. ففي عالم معولم، أصبح من السهل على مرتكبي أعمال الإرهاب الشنيعة أن يضربوا حسب هواهم. الإرهاب يثور كما يثور بركان في أجزاء مختلفة من العالم ويجلب ما لا يوصف من الأسى والمعاناة لمن يصابون به، أيا كانت جنسيتهم. والهجمات الأخيرة في الشرق الأوسط وإسبانيا وإندونيسيا والاتحاد الروسي والهند وفي أماكن أخرى شهادة كبيرة على ذلك. تخونني الكلمات في إدانة الهجوم على المدنيين الأبرياء. ولا يمكن لأي نظام قانوني أو للعدالة أن يبرر تلك الأعمال.

ولا يمكن لمكافحة الإرهاب، كما قال العديد من الزملاء قبلي، أن تخاض بشكل منفصل. الحل الوحيد هو تعددية الأطراف. ومع ذلك ما زالت صياغة تعريف للإرهاب تستعصي على المجتمع الدولي، ويصبح هذا، بدوره، عقبة أمام وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. تتابع المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية النقاش داخل لجنة الأمم المتحدة المخصصة لوضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب وكذلك داخل لجنة مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب. وتأمل المنظمة الاستشارية القانونية في أن يتم داخل محافل الأمم المتحدة إيجاد سبل ووسائل لتحقيق توافق في الآراء بشأن القضية، بحيث يكون للمجتمع الدولي أساس قانوني قوي لاتخاذ تدابير قوية لمكافحة الإرهاب

الحقيقي – بوصفه واحدة من بين جرائم أخرى عابرة للحدود – من خلال جهود دولية فعالة وجماعية. تعمل المنظمة الاستشارية القانونية بقوة على إيجاد مشروع تعريف للإرهاب – من المقرر أن يتم إرساله إلى رئيس الفريق العامل التابع للجنة السادسة المعني بهذه المسألة – من المأمول أن يساعد على تجاوز هذه العقبة الضخمة.

دعوني ألفت الانتباه إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. الفساد مشكل عالمي يشكل تهديدا جديا لتنمية الدول وللبلدان النامية على وجه الخصوص. كما يتسبب الفساد، بصرف النظر عن التأثير على الجمهور عامة، في تقليل الاستثمار والاستقطاب الاجتماعي وعدم احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والممارسات المتنافية مع الديمقراطية واختلاس الأموال الموجهة للتنمية والخدمات الأساسية. كما يؤثر على قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها وقدرتها على تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستدامة.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي أول صك ملزم قانونيا يتعلق بالقضية على نطاق عالمي. وهي تدعو الدول الأطراف إلى تنفيذ تشريع وطني يوازي التزامات الاتفاقية.

ومن سمات الاتفاقية التي تشق أرضا جديدة سمة تتمثل في أحكام الاتفاقية المتعلقة باسترداد الموجودات التي تم غسلها التي تملكها الدولة. وتنفيذ تلك الأحكام، إذا تم تطبيقها حرفا وروحا، سيقطع شوطا بعيدا نحو تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى كبح خطر الفساد. إن برنامج العمل الجاري في برنامج ''آلكو'' يركز على تجميع التشريع الوطني المناهض للفساد، لإيجاد شبكة بين الوكالات القائمة بإنفاذ القانون، ولمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الاتفاقية. ويجري وضع خطط لتنظيم اجتماع خاص من يوم واحد حول هذا الموضوع، خلال دورتنا الرابعة والأربعين، المقرر أن تنعقد في كينيا في العام القادم، وأرجو أن يتم هذا الاجتماع بتعاون نشط، من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والاتحاد الأفريقي.

إن دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية حيز النفاذ، قد حدث في وقت قياسي. ومن الأمور التي أكدت عليها الاتفاقية الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في إدراك أهدافها. إن ''آلكو'' تعي أهمية الاتفاقية في مكافحة التهديد بالجرائم مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأشخاص. وقمنا باستكمال المعلومات التي لدى دولنا الأعضاء فيما يتعلق بالتطورات المتصلة بالاتفاقية، وشجعناها على أن تنظر في أن تصبح أطرافا في الاتفاقية وفي بروتوكولاتها الثلاثة.

وعلى ضوء الأهمية التي تعلق على الاتفاقية، خلال الدورة التي اختتمت مؤخرا في عام ٢٠٠٤ في بالي، عقد اجتماع خاص ليوم واحد بشأن إيجاد تعاون ضد الاتجار غير المشروع بالأشخاص، خصوصا النساء والأطفال، وكان عقده بمساندة كاملة ومشاركة تامة من حكومة جمهورية إندونيسيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين، واليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة. وقد فوضت دورة بالي الأمانة بإعداد تشريع نموذجي يساعد الدول الأعضاء على تنفيذ تشريع للاتفاقية. وفي الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية وبروتوكولاتها، المعقود بفيينا من ٢٨حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه من هذا العام، شاركت المنظمة مشاركة نشطة في تلك الدورة بصفتها مراقبا. والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والمشاركون خلال ذلك الاجتماع الخاص الذي انعقد ليوم واحد، قدمت كي ينظر فيها المؤتمر وتم إقرارها فيما بعد بوصفها وثيقة من وثائق المؤتمر.

وتحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو)، فإن إيجاد نظام قانوني للحماية الدولية للتعبيرات عن الفنون الشعبية يسير قدما. ولذا اقترحت شخصيا أن تنظر الدول الأعضاء في إدماج هذا الموضوع في برنامج عمل ''آلكو''. وقد حظيت مبادرتي بمساندة جاهزة من بين الدول الأعضاء، وجرت مداولات واسعة النطاق حول هذا الموضوع في دورة بالي للمرة الأولى. واني أعتقد أن ''آلكو'' يمكن أن تسهم إسهاما نافعا في عملية التقنين الجارية في الوقت الحاضر في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الجينية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية (الفلكلور)، كجزء من عمل وايبو.

إن الأنشطة التي تبذل في الأوقات بين انعقاد الدورات عنصر هام جدا في برنامج عمل ''آلكو''. وفي التعاون مع وكالات الأمم المتحدة، عقدت حلقتان دراسيتان هامتان في الآونة الأخيرة بمقرنا بنيو دلهي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، قمنا، مراعاة للأهمية المعلقة على قضايا الأطفال، بتنظيم مشترك مع اليونيسيف لحلقة دراسية ليوم واحد بشأن الحماية القانونية للأطفال بموجب القانون الدولي. ونظمت المناقشة تحت الموضوعات التالية: حماية الأطفال بموجب اتفاقية ١٩٨٩ المعنية بحقوق الطفل، وغير ذلك من الصكوك الدولية ذات الصلة، والتعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم الجنسي، والتنفيذ الداخلي الفعال لحقوق الطفل وحمايتها من خلال التشريع الوطني.

إن جهود ''آلكو'' لحماية اللاجئين – خصوصا مبادئ بانكوك لعام ١٩٩٦ المتعلقة بمركز معاملة اللاجئين ونصها الموحد المنقح في عام ٢٠٠١ – معترف بها تماما. وموضوع مركز اللاجئين ومعاملتهم قد أدرج في برنامج عملنا وجدول أعمالنا منذ عام ١٩٦٣. وفي تشارك مع المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين، نظمت ''آلكو'' حلقة دراسية لمدة يومين عن تعزيز حماية اللاجئين في تحركات المهاجرة، وهي حلقة عقدت في ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في نيودلهي. وفي بالي فوضتني الدول الأعضاء بأن أعد دراسة، بمساعدة تقنية ومالية محدودة من مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، عنوانها ''انعدام الجنسية: نظرة عامة من منظور أفريقي وآسيوي وشرق أوسطي''.

هذه هي بعض الطرائق التي أسهمت بها ''آلكو'' في أغراض ومبادئ الأمم المتحدة. بيد أنه، على الرغم من عمل المنظمة ووكالاتها المتخصصة وبضع منظمات إقليمية، لا يزال العالم بعيدا عن التمتع بالسلم. فلا يزال هناك كثير من العمل الذي لا بد من إنجازه حتى نستطيع أن نوجد عالما سلميا ومزدهرا لنا ''نحن شعوب الأمم المتحدة''. إن المليارات الستة ونيفا من الناس الذين يسكنون هذا الكوكب لديهم آمال وتطلعات عالية أن تكفل الأمم المتحدة لهم عالما سلميا ومزدهرا، يسوده حكم القانون سيادة مطلقة.

إن دور الأمم المتحدة جدير بالثناء في وضع إطار معياري يتعلق بكثير من الميادين، بما فيها العلاقات الاقتصادية وغيرها. وكما ذكرت في كلام سابق، فإن القاسم المشترك للعلاقات الدولية ينبغي أن يكون القدرة على الأداء داخل إطار من النظام القانوني يساند سيادة القانون. ولعل هذا العمل ضخم، ولكنه أيضا جوهري. وفي هذا الصدد، ستبدل ''آلكو'' الجهد لتسهم ايجابيا في تعزيز دور المنظمة عن طريق تشجيعها دولنا الأعضاء على التوصل إلى توافق في الآراء حول القضايا المتعلقة بالقانون الدولي، حتى نستطيع أن ندرك الهدف المشترك الذي هو أن نوطّد حقا سيادة القانون في العلاقات الدولية.

وختاما، فإن الثورة الفرنسية، منذ وقت بعيد، قد أخذت بالمفهوم الشهير الذي هو مفهوم ''الحرية والمساواة

والأخاء''. وهذا الشعار لا يزال صالحا جدا، ولكني أعتقد أنه لا بد أن نكيفه ليتمشى مع حاجاتنا الجارية وننفذه، بدءا بالأخاء، الذي سيقودنا حتما إلى المساواة. إن ذلك سيعبد الطريق إلى حرية حقيقية خالية من كثير من آفات اليوم. وتحت راية الأمم المتحدة فإن برنامج العمل هذا – ''الأخاء والمساواة والحرية'' – سيثبت أن المنظمة تظل مقر السلم والأمل والأمن لنا نحن شعوب العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن نسير قدما، أود إبلاغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستبت في مشاريع القرارات في موعد لاحق من هذا الصباح، بعد أن نكون قد استمعنا إلى جميع المتكلمين في هذه المناقشة. ولذا لعله يجدر بنا ألا نتكلم كلاما مطولا جدا – وعلى كل حال كلاما يجاوز طوله طول بيانات رؤساء الدول أو الحكومات الذين تكلموا في المناقشة العامة.

ووفقا للقرار ٨/٤٦ الصادر عن الجمعية العامة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الجماعة الكاريبية.

السيد محمد (الجماعة الكاريبية) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الأمين العام للجماعة الكاريبية، أتشرف بأن أدلي بهذا الإسهام في المناقشة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. إن الجماعة الكاريبية (كاريكوم)، بوصفها منظمة تضم ١٥ دولة نامية صغيرة، تعلق أهمية كبيرة على الأمم المتحدة بصفتها الأداة المتعددة الأطراف البارزة، التي من خلالها، حسب كلمات الأمين العام، يمكن السعي إلى إيجاد حلول مشتركة لمشاكل مشتركة. وتبعا لذلك، فإن التعاون المستمر من جانب الجماعة مع الأمم المتحدة جانب جوهري في جهودها للتوصل إلى هدفها الماثل في تحسين رفاهة مواطنيها وإرساء أساس التنمية السلمية والمستدامة لجميع الدول الأعضاء في جماعة ''كاريكوم''.

في تموز/يوليه ٢٠٠٣، حضرت أمانة الجماعة الكاريبية الاجتماع الخامس الرفيع المستوى بين الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء المنظمات الإقليمية. وكان الموضوع الرئيسي التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الإرهاب الدولي. وتناول الاجتماع كذلك تناولا خفيفاً التهديدات التي لها طابع تقليدي أقل مما لغيرها، مثل الفقر والجريمة المنظمة وانتهاكات حقوق الإنسان، التي تشكل جزءا مما نرى أنه الطبيعة المتعددة الأبعاد للأمن.

لم نكن نعرف إلا القليل أنه، بعد بضعة شهور، ستحدث أزمة سياسية داخلية في أحدى دولنا الأعضاء، ستتخذ فجأة بعدا دوليا وتتطلب المساعدة من الأمم المتحدة. يسلط الأمين العام، في تقريره إلى الجمعية العامة عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (A/59/303)، المؤرخ أول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الضوء على الدور الذي أدته المنظمة الإقليمية كاريكوم في السعي إلى مساعدة الأطراف الهايتية على إيجاد حل سياسي وسلمي للمأزق السياسي، يكون من شأنه أن يحترم الحتميات الدستورية وكذلك الالتزامات الإقليمية ونصف الكروية، وبعد ذلك دور الأمم المتحدة في سعيها إلى تحقيق الاستقرار في الحالة.

إن هذا الجهد في سبيل تحقيق تسوية سلمية لنزاع محلي من جانب وكالة إقليمية، بما يتمشى مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، كان تجربة ضرورية وإن تكن كاوية للجماعة في خاتمة المطاف. ولا تزال تموجاتها محسوسة وشواغلها تراود الخواطر.

إن كاريكوم ماضية بتخصيص وقتها وطاقاتها ومواردها المحدودة لقائمة حرجة بالقضايا الأخرى ذات الأهمية الفورية للجماعة.

إن الوضع الراهن للجماعة الكاريبية، للمنطقة الأوسع نطاقا، زاد تعقيده ما لحق من تدمير بفعل سلسلة من الأعاصير العاتية. تأثرت بضع دول تأثرا جسيما، غير أن أشد البلاد إصابة بالدمار كانت هايتي وغرينادا وجزر كايمان. وكانت الخسائر البشرية أفدح مأساة في هايتي، حيث بقي حوالي ٢ ٠٠٠ شخص حتفهم وظل أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص بدون مأوى. وفي غرينادا أبيد، خلال بضع ساعات، التقدم الإنمائي لدولة صغيرة ولكنها نابضة بالحياة. إن قاعدة البلد الاقتصادية من الزراعة والخدمات قد محيت تماما، كما دمرت ٩٠ بالمائة من منازله. وكان ذلك إثباتا تعيسا لحقيقة أن ضعف الدول الصغيرة ليس مجرد مفهوم من المفاهيم بل أنه واقع أليم يهدد تلك الفئة من الدول الأعضاء – أي الدول النامية الجزرية الصغيرة – من المجتمع الدولي.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة كي أعرب عن تقدير جماعة ''الكاريكوم'' للتضامن الذي أبداه المجتمع الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، خصوصا فيما بذلته في البداية من جهود لمساعدة تلك الدول، وأيضا لطرح نداء الأمم المتحدة العاجل لصالح غرينادا وهايتي. والأشكال المختلفة من المساعدة والغوث في حالات الطوارئ، وهي الأشكال التي قدمت على هذا النحو، كان لها أثر مضاعفة سخية للجهود التي قدمتها الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث، حيث مدت رقعة موارد تلك الوكالة، وكذلك موارد الجماعة الكاريبية نفسها، إلى حد التمزق بسبب ضخامة التدمير.

وفي الوقت نفسه، من الواضح تماما كذلك أن قدرة الاستجابة الطارئة من الجماعة قد استفادت من التعاون مع الأمم المتحدة في مجال إدارة الكوارث. وخلال السنوات الأربع الماضية، جرى هذا التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في سياق وضع وتنفيذ إطار يربط بين إدارة الكوارث بالتنمية المستدامة. وتطبيق تكنولوجيات الإعلام والاتصال في إدارة شؤون الكوارث يعتبر مجالا حرجا بالنسبة إلى التنمية.

إن إنشاء السوق الوحيد والاقتصاد الوحيد لـ ''كاريكوم''، هو إحدى الأولويات الرئيسية للجماعة. هذا النشاط يسعى إلى إيجاد مجال اقتصادي متجانس لا شقوق فيه بنهاية عام ٢٠٠٥، يسمح بحرية الحركة لعوامل الانتاج الرئيسية – الأشخاص ورأس المال والسلع والخدمات.

سيقتضي الأمر ايجاد مؤسسات جديدة، ومن أهمها محكمة العدل الكاريبية، وتنفيذ مبادئ جديدة. وستتطلب المحكمة تمكين التشريع الداخلي، وفي بعض الدول الأعضاء، تعديلات دستورية، وذلك مصدر يمكن أن يسبب التأخير. وقد وضعت فعلا ترتيبات مالية لكفالة الاستقلال التام للمحكمة. ولجنة الخدمات القضائية والقانونية الإقليمية، التي أنشئت في العام الماضي، قد عينت منذ ذلك الوقت رئيس المحكمة. وفي اختصاص المحكمة الأصلي، ستبت في النزاعات الناشئة عن عمليات السوق الوحيدة والاقتصاد الوحيد.

إن دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد مكن الجماعة من إحراز التقدم في إنشاء المحكمة وكذلك من الشروع في عملية إصلاح إداري على المستوى الوطني. إن الهياكل والأنظمة لتصريف شؤون الحكم داخل الجماعة يجري استعراضها لتسهيل عمليات السوق الوحيدة والاقتصاد الوحيد لكاريكوم.

إن الحاجة إلى سوق واقتصاد وحيدين قويين وينبضان بالحياة، قام الدليل القوي عليها بينما تواجه المنطقة تحديات جديدة لصناعاتها التصديرية التقليدية. وصناعة السكر، التي كانت العمود الفقري للرفاه الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي في كثير من دولنا الأعضاء قد انضمت الآن إلى صناعة الموز، باعتبارها آخر ضحية لقرار مناوئ من منظمة التجارة العالمية. والتدمير الذي لحق بصناعتنا السياحية من جراء سلسلة الأعاصير يشير كذلك إلى أن أوقاتا اقتصادية عصيبة ستأتي في المستقبل. وفي نفس الوقت، فإن المنطقة آخذة في التفاوض في عدد من المسارح لتحسين فرص السوق وقواعد الاتجار، بما يسمح بمراعاة الظروف الخاصة للاقتصادات الصغيرة الضعيفة.

في حزيران/يونيه من هذا العام، انضمت كاريكوم إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لمولد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، وهي مؤسسة الأمم المتحدة التي تجعل رفاهة البلدان النامية في سويداء برنامج عملها. ونحن نأمل أن القرارات التي اتخذت في هذه المناسبة التي كانت علامة على الطريق، سيتم تنفيذها لمصلحة شعوبنا جميعا.

وفي هذا الصدد، فإن الكلمات الحكيمة التي قالها الأمين العام لتلك المؤسسة الذي انتهت مدة خدمته هي أصدق تصوير للحقيقة اذ تقول:

> ”لكي ندمج البلدان النامية ادماجا كاملا في نظام التجارة العالمي نحتاج ليس فقط الى مفاوضات تجارية ناجحة، ولكن يجب علينا أيضا أن نواجه ما تواجهه هذه البلدان من قيود (في جانب العرض) – ما سمي بمشكلة ”الجانب المظلم من القمر“.

وأكدت بلدان المنطقة على الطبيعة المتعددة الأوجه للأمن وناشدت المجتمع الدولي اتباع نهج متكامل في حل المسائل الأمنية التي تؤثر في هذه الدول. وبينما وضع التأكيد مجددا على الإرهاب – ويجب ألا نقلل من أهمية هذا الشاغل – تبقى مسائل أخرى تؤثر على أمن الدول الصغيرة حاسمة لتنمية المنطقة.

ويُنظر إلى تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات على أنها مكونات أساسية من جهود الجماعة لاختيار موقعها بشكل أفضل في البيئة العالمية من خلال تنمية الرؤية الاستراتيجية، والمهارات، والمعرفة، ومن خلال توفير خدمات محسّنة وإدارة فعالة. إن بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات حاسم بغية سد الهوة الرقمية. وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى المزيد من التعاون مع الأمم المتحدة في مجال التدريب وإدارة المعرفة.

وفي مجال الصحة، تقدر الجماعة الكاريبية الدعم الكبير الذي تتلقاه من منظومة الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد عمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشكل وثيق مع الشراكة بين البلدان الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، في التصدي لهذه الكارثة، بمساعدة مانحين آخرين. وثمة جوانب هامة لهذا النهج تكمن في تعزيز القدرة المؤسسية، وإعداد الخطط الوطنية لتمكين الأشخاص المصابين من الحصول على الرعاية والعلاج، وتعزيز الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يعيشون بهذا الفيروس. واستفادت الشراكة الكاريبية أيضا من دعم وكالات منظومة الأمم المتحدة من خلال العلاقة مع شركات أدوية رئيسية للتفاوض على أسعار أرخص وعقاقير مضادة للفيروسات الرجعية.

وتشكل استجابة الجماعة لهذه المسائل وغيرها جزءا من التقرير الذي تم إعداده وتقديمه بشأن تنفيذ الغايات الإنمائية للألفية. وتود أمانة الجماعة الكاريبية الإعراب عن تقديرها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدته للمنطقة في إعداد ذلك التقرير.

وتشارك الجماعة مشاركة كاملة في الإعداد للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس، المزمع عقده في موريشيوس من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وبالفعل، قيل الكثير في المناقشة العامة عن الأهمية التي تعلقها دول الجماعة الكاريبية وجميع الدول الصغيرة على المشاركة الرفيعة المستوى لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية إعادة تأكيد الالتزام السياسي للمجتمع الدولي ببرنامج العمل والسير قدما نحو تنفيذ الأهداف التي وضعها البرنامج.

وتتطلع الجماعة الكاريبية بثقة إلى التعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة، التي كانت شريكا مساندا في جهود المنطقة لتحسين رفاهة شعبها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طبقا لقرار الجمعية العامة ١٦١/٥٥، الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أعطي الكلمة للمراقب عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

السيد كوسمي (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) (تكلم بالفرنسية): بما أنني أتناول الكلمة للمرة الأولى في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، تود الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن تهنئكم، سيدي، على انتخابكم البارز لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وأهنئ أيضا سلفكم، السيد جوليان هنت، على الطريقة التي أدار بها عمل الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

ونعرب أيضا عن تقديرنا وشكرنا للأمين العام كوفي عنان على الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة لعملية التكامل الإقليمي في أفريقيا، بخاصة في وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح أن التقرير الأخير للأمين العام بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (A/59/303) يؤكد حاجة المجتمع الدولي إلى مساعدة الجماعة الاقتصادية على تحقيق التكامل الاقتصادي وتنفيذ برامجها الخاصة بالسلام والأمن.

إننا مقتنعون سيدي بأن صفاتكم المتأصلة وتجربتكم الطويلة في الشؤون الدولية ستضمن للجمعية العامة، في ظل قيادتكم، استعادة حيويتها، التي مكّنتها في الماضي من ترك بصمتها على تاريخ الأمم المتحدة، بخاصة في مجال حفظ السلم، وضمان أن تمثل وسط أفريقيا وكامل القارة الأفريقية تمثيلا جيدا من خلالكم.

إن انتخابكم، سيدي، لترؤس الجمعية العامة يأتي بضع سنوات فقط بعد أن منحت الجمعية الجماعة الاقتصادية مركز المراقب وفقا للقرار ١٦١/٥٥ الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ويعزز ذلك من اقتناعنا بأن الأمم المتحدة جعلت حقا وسط أفريقيا المتكاملة جزءا من أولوياتها. وفي هذا السياق، ترحب الجماعة الاقتصادية بمنحها والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مركز المراقب في منظمتنا العالمية.

وهدفنا الرئيسي في تناول الكلمة في الجمعية العامة اليوم هو الإشارة إلى التعاون بين الأمم المتحدة ووسط أفريقيا الممثلة بالجماعة الاقتصادية. وفي هذا السياق، نذكر بأن بعثة متعددة التخصصات من الأمم المتحدة، يرأسها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، زارت بلدنا بغية تحديد الخطوط الرئيسية لمساعدة متعددة الأوجه لمنطقتنا دون الإقليمية. وقدم وكيل الأمين العام تقريره إلى مجلس الأمن،

وبالتالي، ترغب منظمتنا في معرفة كيفية متابعة التوصيات الواردة في التقرير.

ووسط أفريقيا منطقة يمكن أن تكون غنية، لكنها لا تزال تواجه صراعات مسلحة ووضعا أكثر إزعاجا سببه هشاشة اقتصاداتنا وتزايد الفقر. ومع ذلك، أود أن أؤكد أن تقدما كبيرا قد أُحرز في إعادة السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وشهدت وسط أفريقيا انخفاضا في عدد الصراعات الخطيرة خلال السنتين الماضيتين. ويواجه ٣ فقط من بين ١١ بلدا أزمات خطيرة نسبيا وهي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد. وقبل فترة قصيرة، كانت ٧ من بين البلدان الـ ١١ تعاني من أزمات.

وذلك الاتجاه المشجع تنبغي متابعته باهتمام وينبغي حصوله على دعم المجتمع الدولي بغية الحيلولة دون نشوب أنواع جديدة من الاضطرابات تؤدي إلى المزيد من زعزعة استقرار منطقتنا. ولهذا ينبغي أن نولي الاهتمام الواجب للأزمة المؤسسية التي ألمت بجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية في السنة الماضية ولحالة المرتزقة الدوليين في جمهورية غينيا الاستوائية خلال الربع الأول من هذا العام.

إن النزاعات المستمرة حول الحدود والأزمات الإنسانية عبر الحدود، من قبيل ما يجري حاليا على الحدود بين تشاد وإقليم دارفور السوداني، مجرد أمثلة قليلة للحالات التي ما زالت تشكل مصدر قلق كبيرا لنا. وفي هذا الصدد، ومن خلال مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، وهو آلية للأمن الجماعي لوسط أفريقيا، فإننا نخطط من أجل التأكيد، على وجه التحديد، على منع الصراعات وتعزيز الحوار السياسي والوساطة ومراقبة الانتخابات والحكم الرشيد، على أمل أن نستطيع التعامل بشكل مناسب مع قضايا السلم والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا تؤكد، في تقريرها عن عام ٢٠٠٤ بشأن الحالة الاقتصادية في أفريقيا، أن خمسة بلدان أفريقية فقط قد حققت هدف الـ ٧ في المائة من النمو الاقتصادي المطلوب للحد من الفقر. ومن بين تلك البلدان ثلاثة أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وهي أنغولا وغينيا الاستوائية وتشاد. والاثنان الآخران هما بوركينا فاصو وموزامبيق. لذلك فإن السلام شرط لا غنى عنه لتحقيق النمو الاقتصادي.

على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تبذل دولنا جهودا حقيقية، ولكن ما زالت تلك الجهود لا تسمح لنا بتحقيق النتائج المرجوة، ولا سيما في مكافحة الفقر. فما زال معدل البطالة بين الشباب مرتفعا جدا، بينما يستمر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا في الانتشار وفي التأثير على القطاعات الأكثر نشاطا في مجتمعنا. وإن التنافس بين البلدان المتزايدة سكانيا على الوصول إلى الموارد الشحيحة لا يرحم.

إن التصدي لهذه التحديات المختلفة حمل أعلى السلطات في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على التوصية بتنفيذ سياسات قطاعية عديدة، وشمل ذلك مجالات من قبيل منع الصراعات وحلها، والأمن الغذائي، والتنمية الزراعية والبيئة، وتنمية البنية الأساسية التجارية والتجارة، والطاقة، والتكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وسوف نتابع تنفيذ تلك السياسات في وسط أفريقيا.

إن تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية قد أدى إلى نتائج مشجعة في بعض المجالات، وتمثل ذلك في الحوار المثمر القائم حاليا بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم

المتحدة والاتحاد الأوروبي، بغية تشغيل آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، وفتح الحدود تدريجيا بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمواطني الدول الأعضاء الآخرين في الجماعة، بوصفها جزءا من حرية انتقال الأفراد، والبدء في العمل بمنطقة التجارة الحرة في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وإنشاء مجمّع للطاقة لوسط أفريقيا.

إن التحديات هائلة بالتأكيد، ولكن لا بد من توفر الإرادة السياسية. وينبغي أن تسمح لنا مجالات الأولوية، التي تم تحديدها من خلال البعثة الأخيرة لإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في المدى الطويل بتوفير ما يلي: التدريب في مجال جمع وتحليل المعلومات السياسية لموظفي مركز العمليات لآلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وتقديم المساعدة والتدريب في الإشراف على الانتخابات، لكي يتمكن موظفو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من مراقبة الانتخابات التي تجري في الدول الأعضاء؛ والتدريب على رسم الخرائط لكي تتمكن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من تقديم إسهام حاسم في حل النزاعات عبر الحدود بين دولها الأعضاء؛ والدعم المقدم من إدارة عمليات حفظ السلام لوضع خطة التدريب العسكري المتعدد الجنسيات، ”بحر الغزال“ التي ستنظمها الجماعة في تشاد في عام ٢٠٠٥؛ وإنشاء مكتب دون إقليمي تابع للأمم المتحدة في وسط أفريقيا لتيسير عملية التلاحم والتكامل الإقليمي ووضع حد للصراعات التي تؤثر في المنطقة دون الإقليمية.

ليس هناك شك في أن المساعدة التي نطلبها من شركائنا هي لمساعدة وسط أفريقيا – الجسر الذي يربط بين المناطق الأخرى في القارة – على أن تصبح منطقة سلام وحوار وازدهار، وهي خصائص أساسية في عملية التكامل وفي تنمية أفريقيا. ولذلك، فإن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تناشد هذه الجمعية، كما فعلنا في الماضي، أن تعتمد مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والذي سوف تقدمه جمهورية الكونغو التي تتولى الرئاسة حاليا لجماعتنا.

أخيرا، نعبر عن رغبتنا في أن يتم في السياق العام لإصلاح الأمم المتحدة تعزيز التعاون بين المنظمات دون الإقليمية والأمم المتحدة إلى أقصى مدى، بغية تيسير إسهام الجماعات الاقتصادية الإقليمية بشكل أكثر فعالية في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٥/٥٤ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أعطي الكلمة الآن للأمين العام بالنيابة لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، السيد توغاي أولوسيفيك.

السيد أولوسيفيك (منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم بالنسبة لي أن أمثل منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأن أخاطب الجمعية. أود في مستهل كلمتي أن أتوجه إليكم، سيدي، بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

لقد وُضع حجر الأساس لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في عام ١٩٩٢، بوصفها مبادرة سياسية للتعاون الاقتصادي في أعقاب التغييرات الهائلة التي وقعت في العالم. إن رياح التغيير لا تزال تهب في بداية القرن الحادي والعشرين بسرعة متزايدة. وتجري الآن عملية العولمة بكل ما يترتب عليها من آثار.

لقد أصبح أعضاء المجتمع الدولي أكثر تكافلا في النواحي الاقتصادية والتقنية. وهناك أخطار وتحديات جديدة تتهددهم جميعا بنفس القدر. وأصبح أعضاء المجتمع الدولي

أكثر إدراكا بأن الإرهاب الدولي لا يميز في اختيار أهدافه ويسعى إلى تقويض دعائم قيمهم المشتركة. واستنادا إلى وعي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود بأن عالمنا يمر بمرحلة هامة من التكيف مع الواقع الجديد والفرص والتحديات الجديدة، اتخذت تلك الدول خطوة تاريخية في تحويل تلك المبادرة السياسية إلى منظمة دولية كاملة.

لقد نشأت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، بعد التصديق على ميثاقها في ١ أيار/مايو ١٩٩٩، بهوية قانونية على الساحة الدولية. وتتمركز أمانتها الدولية الدائمة في اسطنبول، تركيا. وبانضمام صربيا والجبل الأسود في الآونة الأخيرة يصل عدد أعضاء المنظمة إلى ١٢ عضوا في المنطقة الجغرافية التي تغطي البلقان والدول المطلة على البحر الأسود والقوقاز.

في الدورة الرابعة والخمسين، منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب قرارها ٥/٥٤ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، مركز المراقب لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، وكان ذلك تطورا كبيرا مكّن تلك المنظمة من أن تتبوأ مكانها وسط أسرة المنظمات الدولية. وإن قرار الجمعية العامة ٢١١/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود فتح آفاقا جديدة أمام منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود لتطوير أوجه التعاون أو علاقات العمل مع المنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وقّعت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود اتفاقات تعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

كما طورت منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود تعاونا مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة السياحة العالمية والبنك الدولي. إن عملية إقامة إطار رسمي للتعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة في تقدم.

وعند هذه النقطة، أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على تقريره الواقعي المتضمن في الوثيقة A/59/303 الذي يتناول، من بين أمور أخرى، حالة العلاقة التعاونية بين المنظمة ومختلف منظمات الأمم المتحدة خلال العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. نقدر توصيته بأن على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمات وبرامج أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تستمر في المشاورات مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود وفي صياغة وتنفيذ برامج مشتركة تتعلق بمجالات الاهتمام المشترك.

اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود الراغبة في أن تكون في موقع أفضل لمواجهة تحديات فترة العولمة وعصر الإعلام البرنامج الاقتصادي لمنظمة التعاون الاقتصادي في نيسان/أبريل ٢٠٠١. إن هدفه الأساسي هو العمل، من خلال نهج قائم على مشروع، على تعزيز التعاون وتوسيعه إلى حقول جديدة.

تم تأسيس صندوق وضع المشاريع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ لمواكبة النهج القائم على المشروع المتجسد في البرنامج الاقتصادي لمنظمة التعاون الاقتصادي. إن هدفه هو تسهيل تطوير المشاريع التي تستدعي التعاون الإقليمي العالي ولديها تأثير تنموي في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي وتسهيل النهوض بها خلال المراحل المبكرة من

وضع تصورها. يتشكل الصندوق مبدئيا من المساهمات الطوعية من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومن مصرف التجارة والتنمية لمنطقة البحر الأسود ومن هيئات أخرى مرتبطة بالمنظمة ومن مراقبيها. كما تحظى المساهمات من المانحين الخارجيين بالترحيب. عقب دخول دليل عمليات صندوق وضع المشاريع لمنظمة التعاون الاقتصادي حيز النفاذ هذه السنة، بدأت آلية توليد المشاريع في المنظمة في العمل وتبدو واعدة بالخير. أود أن أنتهز هذه الفرصة لمناشدة كل المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية والدول التي تتمتع بوضع مراقب في منظمة التعاون الاقتصادي استكشاف إمكانية المساهمة في أنشطة صندوق وضع المشاريع ماليا وبالمساعدات التقنية.

تسعى منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود إلى المساهمة في إرساء السلام والأمن والاستقرار والرفاهة الإقليمية والدولية من خلال تنمية علاقات اقتصادية وتجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة. تشكل منظمة التعاون الاقتصادي منتدى للنقاش والتعاون في مجالات تشمل الطاقة والنقل والتجارة والتنمية الاقتصادية والبيئة والسياحة والزراعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومكافحة الجريمة والإرهاب والإغاثة في حالات الطوارئ وتخفيف مخلفات الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان.

إن منظمة التعاون الاقتصادي، باعتبارها منظمة اقتصادية إقليمية، غير مشاركة بشكل مباشر في حفظ السلام وإدارة الصراعات. إنها تقدم مساهمتها في السلام والأمن من خلال التعاون الاقتصادي ومن خلال تنفيذ التدابير الأمنية ''اللينة''. علاوة على تلك، فإن الاتفاق بين حكومات الدول المشاركة في منظمة التعاون الاقتصادي المتعلق بالتعاون في مكافحة الجريمة، وبخاصة في أشكالها المنظمة، وبروتوكولها الإضافي دخل فعلا حيز النفاذ. ولقد تم الانتهاء من صياغة البروتوكول الإضافي المتعلق بمكافحة الإرهاب ويُتوقع أن يتم التوقيع عليه في آذار/مارس ٢٠٠٥ في بوخارست.

في ٢٥ حزيران/يونيه من هذه السنة، انعقدت دورة استثنائية لمجلس منظمة التعاون الاقتصادي في إستانبول واعتمدت بالإجماع بيانا بشأن مساهمة المنظمة في إرساء الأمن والاستقرار. شجب أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي وأدانوا في ذلك البيان كل أعمال الإرهاب التي ارتُكب بعضها في السنوات الأخيرة فوق أراضي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. لقد ذكروا أن الإرهاب لا يمكن أن يقترن بأية ديانة أو جماعة إثنية أو منطقة جغرافية وأنه ليس هناك أي تبرير للإرهاب مهما كان.

لقد صُدم العالم برمته، وعلى رأسه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، وأحزنه كثيرا العمل الإرهابي الخسيس الذي ارتُكب ضد أطفال ومدنيين آخرين في مدينة بيسلان الروسية. أصدر الرئيس الحالي، وزير الشؤون الخارجية لجورجيا، فورا بيانا باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي وأدان بأقوى العبارات الممكنة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

نقف مرة أخرى إجلالا للضحايا الأبرياء لهذا وغيره من الأعمال الإرهابية الخسيسة السابقة.

خلال العقد الماضي، أصبحت منطقة منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود جزءا لا يتجزأ من المشهد السياسي والاقتصادي الأوروبي. علاوة على ذلك، أصبحت منطقة منظمة التعاون الاقتصادي برمتها الجار المباشر للاتحاد الأوروبي الموسع بحلول ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. وهذا في الواقع تطور بارز ذو عواقب بعيدة المدى.

في الوقت الحاضر، إحدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، وهي اليونان، عضو في الاتحاد الأوروبي كذلك. وسينضم ثلاثة أعضاء آخرين في منظمة التعاون

الاقتصادي، أي بلغاريا ورومانيا وتركيا، إلى الاتحاد الأوروبي بوصفهم أعضاء كاملي العضوية في المستقبل القريب أو غير البعيد جدا. وبناء على ذلك، ستشمل حدود الاتحاد الأوروبي الموسع كذلك جزءا هاما من منطقة منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، بما في ذلك خط ساحلي طويل على البحر الأسود. وهكذا، سيصبح الاتحاد الأوروبي فاعلا رئيسيا في البحر الأسود. كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى كون منطقة البحر الأسود بدأت تصبح ممر المواصلات ونقل الطاقة الأساسي لأوروبا.

تشكل منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود نموذجا للتعاون والجمع بين بلدان تنتمي إلى ثقافات وتواريخ مختلفة من خلال الأنشطة التعاونية التي تلغي الاختلافات وتضع رؤية مشتركة لمستقبل المنطقة. وذلك يساعد منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود على توطيد مكانها ودورها في البناء الأوروبي الجديد الناشئ.

قبل الاختتام، أود أن أشكر، باسم الأمانة، الممثلين الذين أشاروا في بياناتهم بشأن البند الفرعي من جدول الأعمال المعروض للنظر إلى منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود وسلطوا الضوء على دورها وأنشطتها وعلاقتها مع منظومة الأمم المتحدة. كما أود أن أعرب عن تقديري للبعثة الدائمة لجورجيا التي تمثل الرئيس الحالي لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود على شروعها في مشاورات بشأن مشروع قرار سيتم تقديمه إلى الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة. أناشد الأعضاء أن يعتمدوه بتوافق الآراء عندما يُعرض على هذه الهيئة. ومن شأن عمل من جانب الجمعية العامة يقوم على توصية الأمين العام للأمم المتحدة أن يعطي زخما جديدا لتعاون منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وجهات أخرى في السعي إلى الأهداف والمبادئ النبيلة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك أهداف ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وستواصل منظمة التعاون الاقتصادي أداء دورها بتصميم من أجل تعزيز التعاون متعدد الأطراف للتصدي للتحديات العالمية لهذه الألفية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): عملا بقرار الجمعية العامة ١٨/٣٣ الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ والقرار ٤٥٣/٥٣ الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية.

السيد بوعبيد (المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية) (تكلم بالفرنسية): إن المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية قد سعت دائبة إلى تنمية تآزرها مع الأمم المتحدة، نظرا للأهداف المشتركة للمنظمتين وللولايتين اللتين يكمل بعضهما بعضا وللمزايا النسبية لكل منهما.

واليوم في زمن يجب على المجتمع الدولي فيه أن يؤكد من جديد سلطة الأمم المتحدة وقدرتها على العمل، نعتبر أي إسهام لمساعدة الأمم المتحدة على إدراك الأهداف والمقاصد الواردة في الميثاق جوهريا. إن المنظمات الدولية، بما فيها المنظمة التي أتشرف بأن أمثلها، قد برهنت أن إسهاماتها الخاصة يمكن أن تكون مفيدة وذات صلة بالموضوع.

ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي قام الرئيس عبده ضيوف، الأمين العام للمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، بزيارة رسمية للأمم المتحدة. وأكد على التزام المنظمة الراسخ بتعددية الأطراف وبالنظام التعددي وبالتشاور وذكّر بتصميم المجتمع الناطق بالفرنسية على أن يرى الأمم المتحدة تؤدي دورا مركزيا في العلاقات الدولية.

إن تعاوننا مع الأمم المتحدة مرسخ الآن. ونوعيته يجري تعزيزها، وهو يشمل مزيدا من المجالات، وعدد البلدان الداخلة في هذا التعاون يتزايد. ويطيب لنا أن الأمين العام

للأمم المتحدة قد اعترف بهذه الحقيقة، ونحن ممتنون له على جهوده الشخصية لكفالة المزيد من تطوير ذلك التعاون.

إن بضعة وفود قد تكلمت خلال هذا النقاش لتعرب مكررا عن ارتياحها بالطريقة الإيجابية التي تطور بها هذا التعاون. ونحن ممتنون لها على مساندتها المستمرة، وسنواصل طلب مساعدتها في سبيل إحراز تقدم أبعد مدى، إذ كلنا نُدرك أنه، في نهاية المطاف، سيكون المستفيدون من العملية شعوب دولنا الأعضاء.

إن تعاوننا يشمل مجالات يتزايد عددها: السلم، الأمن، دعم الديمقراطية، حقوق الإنسان وسيادة القانون، الإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، شاركت المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية في الاجتماع الخامس الرفيع المستوى للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن التهديدات الجديدة الواقعة على السلم والأمن. وفي متابعة لذلك الاجتماع، عقدت المنظمة في نيسان/أبريل الماضي ورشة مشتركة مع الأمم المتحدة بشأن الإنذار المبكر ومنع الصراعات. والتعاون بين منظمتينا في هذا المجال مستمر، وسيبلغ ذروته، كما لاحظ ذلك تقرير الأمين العام، بعقد حلقة دراسات دولية بشأن هذا الموضوع نفسه. وهدفنا هو صياغة توصيات متفق عليها وعملية، تستهدف وضع إجراءات تشغيلية للإنذار المبكر تساعد على تعزيز منع الصراعات على نحو أشد فعالية. إن الجهات الفاعلة الإقليمية بما فيها المنظمات دون الإقليمية والمجتمع المدني، ستكون بالطبع منخرطة أيضا في تلك الورشة.

إن المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية توفر سندا مستمرا للأمم المتحدة وتستعمل منظومة الأمم المتحدة في سبيل العمل على نحو أفضل في سبيل السلم والاستقرار في الدول الأعضاء فيها. وجنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، نعمل على المصالحة وعلى تحقيق الاستقرار في كثير من بلداننا الأعضاء: جزر القمر، كوت ديفوار، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، هايتي، حيث نعمل مع بقية المجتمع الدولي لإيجاد تسوية سلمية وعودة سريعة إلى الاستقرار والتنمية.

ترمي هذه الجهود أيضا إلى تعبئة الدول الأعضاء في منظمتنا، بهدف مشاركتها إلى حد أبعد في عمليات حفظ السلام الجديدة التي أوجدتها الأمم المتحدة هذا العام في بعض البلدان الناطقة بالفرنسية. إن أميننا العام، إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة، قد طلب من بلدان الجماعة الناطقة بالفرنسية أن تتيح قوات وفرق شرطة مدنية ناطقة بالفرنسية لعمليات حفظ السلام في هايتي وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

إن المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية ترحب بالتعاون المتنامي مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية. وخير الممارسات التي تم تبينها في اجتماع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو الاجتماع الذي عقد في باريس في شباط/فبراير ٢٠٠٤، بشأن السياسات الانتخابية المقارنة، ستكون مفيدة في سياق الأنشطة العديدة التي نخطط للقيام بها في العام القادم. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وهايتي، سنعمل مع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٥.

إن المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية تظل مقتنعة بأن إيجاد نظام أشد عدالة في العالم لن يتسنى ما لم تشارك جميع البلدان في عمليات صنع القرار بشأن الأخذ بمعايير عالمية وبشأن تطوير العولمة. ونحن نسعى إلى كفالة أن تكون جميع الدول الأعضاء في منظمتنا مشاركة في هذه العملية، من خلال مشاورات بين الناطقين بالفرنسية ومن خلال مساندة المشاركة الفردية من جانب بلداننا

الأعضاء في المؤتمرات العالمية الرئيسية، بما فيها مؤتمرات الأمم المتحدة.

وقد أجرينا في هذا العام مشاورات للإعداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وهي القمة التي سيعقد جزؤها الأخير في تونس في ٢٠٠٥، وللاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وهو الاجتماع الذي سيعقد في موريشيوس في كانون الثاني/يناير القادم. ونحن نساند أيضا جهود هذين البلدين الناطقين بالفرنسية، في سبيل كفالة نجاح الأحداث التي سيستضيفانها.

إن هذه المنظمة، الملتزمة بتعددية الأطراف، تقوم بعدة برامج تستهدف تمكين دولنا الأعضاء من المشاركة على نحو أشد نشاطا في عمل الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات المتعددة الأطراف. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام، فإن المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية قد نظمت، بالاشتراك مع عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة، دورات تدريبية في مجالي الاقتصاد والتجارة، سعيا إلى تعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية الناطقة بالفرنسية.

إن المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية قد ساندت دائبة تعددية اللغات في منظومة الأمم المتحدة لأننا نريد أن نرى دولنا الأعضاء تؤدي دورها كاملا بوصفها أعضاء في الأمم المتحدة. إن مساندتنا لتعددية اللغات تمثل جانبا هاما من تعاوننا مع منظومة الأمم المتحدة. إن برنامجنا بشأن الموظفين المهنيين الناشئين الناطقين بالفرنسية، وهو برنامج تموله الوكالة الحكومية الدولية للمنظمة الدولية، يمكننا من أن نساند مباشرة جهود الأمم المتحدة بجعل موظفين مهنيين ناشئين ناطقين بالفرنسية متاحين للأمانة العامة وللوكالات المتخصصة. ونود أن نشكر بصفة خاصة إدارة شؤون الإعلام على استعدادها الدائم لأن تستكشف معنا إمكانيات التعاون لتعزيز تعددية اللغات، خصوصا فيما يتعلق بـ ''وب سايت'' الأمم المتحدة.

ونحن نرحب بتعزيز تعاوننا مع الأمم المتحدة في مجال التنمية. إن التوقيع على اتفاق جديد بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية يمكن كل منظمة من الحصول على المساعدة من المنظمة الأخرى في سياق تنفيذ المتابعة والتقييم للمشروعات القائمة على أرض الواقع، وسيعزز بالتأكيد التعاون في مجالات شتى ستساعد جميع بلداننا الأعضاء

وإذ ننتقل إلى مسألة التنمية المستدامة، فإن معهدنا لشؤون الطاقة والبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد عملا معا، مستعملين على أفضل نحو ممكن المزايا النسبية لكل منهما، بشأن عدة مشروعات تتصل بتنفيذ الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها قمة جوهانسبرغ المعنية بالتنمية المستدامة. ويجري الآن وضع اللمسات النهائية على اتفاق جديد سيوجد شراكة تستهدف تعزيز القدرات الوطنية لدولنا الأعضاء النامية، خصوصا في أفريقيا، على صياغة مشروعات يمكن أن تتلقى تمويلا من مرفق البيئة العالمية.

حقا، إن التنمية المستدامة مجال رئيسي لتعاوننا مع الأمم المتحدة، خصوصا في أفريقيا. ولهذا السبب، فإن رؤساء الدول أو الحكومات في البلدان الناطقة بالفرنسية سيجتمعون يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر في أفريقيا – في واغادوغو ببوركينا فاسو – لعقد قمتهم العاشرة بشأن المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية بوصفها قوة موحدة للتنمية المستدامة. ونحن موقنون أن نتيجة تلك القمة ستؤدي إلى فرص جديدة للتعاون بين المنظمة الدولية والأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد لماني (منظمة المؤتمر الإسلامي): السيد الرئيس، إنه لمن دواعي الفخر أن أخاطب الجمعية العامة بشأن البند المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي''. وإنني أنقل للجمعية الموقرة تحيات الأمين العام للمنظمة، كما أنقل خالص تمنياته لها بالنجاح في مساعيها في هذه الدورة.

ونظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها الجمعية العامة في الدورة التاسعة والخمسين، أود أن أتقدم لمعاليكم، ومن خلالكم لأعضاء المكتب الموقرين، بتهانئنا الخالصة على انتخابكم لهذه المناصب الرفيعة. ونحن على يقين أن أعمال هذه الدورة ستُكلل بالنجاح تحت قيادتكم كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لسلفكم معالي جوليان روبرت هنت وأعضاء المكتب على إدارتهم لأعمال الدورة الثامنة والخمسين بنجاح.

لقد قرأنا باهتمام تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/59/303. ويتضمن هذه التقرير معلومات تفصيلية حول التعاون بين منظمتينا خلال الفترة قيد الاستعراض. وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا وتقديرنا لمعالي الأمين العام السيد كوفي عنان على تقريره الهام والقيم وعلى دوره البارز في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى في المجالات ذات الاهتمام المشترك. كما نثني على الأمانة العامة للأمم المتحدة لدورها في إعداد هذا التقرير الذي يتضمن أيضا مساهمات كافة المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

وكما هو متّبع من قبل، فإن تقرير الأمين العام يستعرض حالة تنفيذ البرامج والأنشطة في مجالات التعاون ذات الأولوية، التي أعدت على نحو مشترك بين منظمتينا وبواسطة الوكالات والمؤسسات المتخصصة التابعة لكل منهما أثناء الفترة قيد الاستعراض. ويفيد التقرير أن التقدم المحرز في التنفيذ يبعث على التشجيع. وفيما يتعلق بمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة، أؤكد للجمعية العامة تفانينا المستمر في تأدية المهام التي نسعى سويا لتحقيقها.

لقد تفضل السيد نائب المندوب الدائم لجمهورية تركيا، بصفته رئيسا لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك، بتقديم مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. والمشروع معروض على الجمعية في الوثيقة (A/59/L.12). وأود في هذا الصدد أن استرعي الانتباه إلى فقرتين من فقرات المنطوق الإثنتي عشرة، وذلك لأهميتهما.

أولا، الفقرة (٣) من المنطوق تطلب إلى المنظمتين ''مواصلة التعاون الوثيق فيما بينهما في ... ومواصلة سعيهما المشترك إلى إيجاد حلول للمشاكل العالمية، مثل المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، ونزع السلاح، وتقرير المصير، وإنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان الأساسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية''. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أننا سنواصل القيام بدورنا في إجراء الاتصالات الهامة والفعالة بين منظمتينا ووكالاتهما ومؤسساتهما المتخصصة. وسيستمر تعزيزها من خلال مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك وجنيف من خلال اللجان وفرق الاتصال التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ثانيا، تنص الفقرة (٨) من المنطوق على تشجيع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة توسيع نطاق تعاونها مع الهيئات الفرعية لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المتخصصة، وبخاصة عن طريق

التفاوض بشأن إبرام اتفاقات للتعاون، وعن طريق إجراء الاتصالات والاجتماعات اللازمة بين مسؤولي الاتصالات في كل منها من أجل التعاون في مجالات الاهتمام ذات الأولوية لدى المنظمتين. ومن الواضح أن هذا هو نتاج التقارير المشجعة حول نتائج التعاون بين الهيئات الفرعية والمؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمتينا أثناء الفترة قيد الاستعراض، وإننا نتطلع مستقبلا إلى تعزيز هذه التفاعلات، وإلى تحقيق التنسيق الجيد فيما بين هذه الهيئات والمؤسسات في مجالات الاهتمام المشترك.

أختتم بياني بالتعبير عن نفس الآمال والتوقعات التي عبرنا عنها في السنوات الماضية حول مستقبل التعاون بين منظمتينا في جميع المجالات التي تخدم على نحو أفضل مصالح دولنا الأعضاء.

إننا في الوقت الذي قد نترك فيه للتاريخ أن يكون الحكم على نتائج هذا التعاون، فإن متطلبات القرية العالمية التي نتطلع إلى تحقيقها والتي ستتوارثها الأجيال المتعاقبة تضع على عاتقنا اليوم مسؤوليات مشتركة. ونؤكد للجمعية الموقرة دعم منظمة المؤتمر الإسلامي وتعاونها الكامل مع الأمم المتحدة في هذا المضمار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة الخاصة بالبنود الفرعية من (أ) إلى (ر) من البند ٥٦ من جدول الأعمال.

أود أن أبلغ الأعضاء أنه بناء على طلب مقدمي المشروع، سيتم اتخاذ إجراء بشأن مشروعي القرارين A/59/L.5/Rev.1 و A/59/L.11 في تاريخ لاحق.

الآن ستتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن مشاريع القرارات A /59/L.1, L.3, L.6, L.7, L.8, L.12 كما تمت مراجعتها شفوياً، و L.13.

وعنوان مشروع القرار A/59/L.1 هو ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية“. وقبل اتخاذ أي إجراء، أود أن أقول إن أستراليا انضمت إلى قائمة مقدمي المشروع منذ عرضه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية قررت اعتماد مشروع القرار A/59/L.1؟

تم اعتماد مشروع القرار *A/59/L.1* (القرار ٥٩/٣).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): عنوان مشروع القرار A/59/L.3 هو ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي“.

منذ عرض مشروع القرار A/59/L.3 أصبحت جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية أيضا مشتركة في تقديمه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.3؟

اعتمد مشروع القرار A/59/L.3 (القرار ٥٩/٤).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/59/L.6 المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا“.

منذ عرض مشروع القرار A/59/L.6 أصبحت البلدان التالية أيضا مشتركة في تقديمه: أفغانستان، أستراليا، أذربيجان، بوتان، بلغاريا، بوركينا فاسو، شيلي، الصين، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، فرنسا، غابون، جورجيا، غرينادا، غينيا، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، اليابان، ملديف، جزر مارشال، ناورو، نيبال، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا،

السودان، طاجيكستان، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، اليمن.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.6؟

اعتمد مشروع القرار A/59/L.6 (القرار ٥٩/٥).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): مشروع القرار A/59/L.7 عنوانه ''التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية''. منذ عرض مشروع القرار A/59/L.7 أصبحت البلدان التالية أيضا مشتركة في تقديمه: إستونيا، أوكرانيا، بولندا، كرواتيا، موناكو، السويد.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بوليفيا، البوسنه والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، جورجيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، مدغشقر، ماليزيا، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار A/59/L.7 بأغلبية ١٠٤ أصوات مقابل صوت واحد (القرار ٥٩/٦).

(بعد ذلك أبلغت وفود جنوب أفريقيا وسنغافورة وملديف الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): مشروع القرار A/59/L.8 عنوانه ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية''. منذ عرض مشروع القرار A/59/L.8 أصبحت البلدان التالية أيضا مشتركة في تقديمه: إستونيا، ألمانيا، تركيا، رومانيا، موناكو، اليونان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.8؟

اعتمد مشروع القرار A/59/L.8 (القرار ٥٩/٧).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): مشروع القرار A/59/L.12، بصيغته المعدلة شفويا من جانب ممثل تركيا،

عنوانه ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي“. منذ عرض مشروع القرار A/59/L.12 أصبحت البلدان التالية أيضا مشتركة في تقديمه: الأردن، ألبانيا، إندونيسيا، أوزبكستان، البحرين، تونس، قطر، كازاخستان، اليمن.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.12؟

اعتمد مشروع القرار A/59/L.12 (القرار ٥٩/٨).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أستشير الجمعية العامة فيما يتعلق بالمضي في النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/59/L.13 في هذه الجلسة. وفي هذا الصدد، حيث أن الوثيقة A/59/L.13 لم يتم توزيعها في القاعة إلا في هذا الصباح، سيكون لابد من إسقاط الشرط الوارد في المادة ٧٨ من النظام الداخلي.

تنص الفقرة ذات الصلة من المادة ٧٨ على ما يلي:

”ولا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم يكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد الجلسة“.

حيث لا يوجد اعتراض سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على إسقاط هذا الشرط.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): مشروع القرار A/59/L.13 معنون ”التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/59/L.13؟

اعتمد مشروع القرار A/59/L.13 (القرار ٥٩/٩).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البنود الفرعية (ب)، (ج)، (ح)، (ل)، (م)، (ع)، (ص) للبند ٥٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود إبلاغ الأعضاء أن البت في مشاريع القرارات المتعلقة بالبنود الفرعية الأخرى للبند ٥٦ من جدول الأعمال سيتم في موعد لاحق.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.